حزيران/ يونيو 2013

مكتب كويكر في الأمم المتحدة

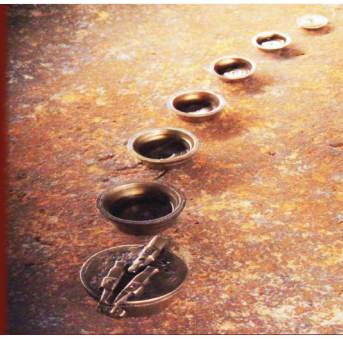

# تخفيف العبء عن الأطفال المحكوم آباؤهم أو أمهاتهم بالإعدام

أوليفر روبرتسون وريتشيل بريت

English Español Français Persian Japanese العربية

# المحتويات


| | |
|---|---|
| المقدمة | 1 |
| الجزء الأول: أرقام وردود فعل | 3 |
| أرقام وخلفيات الأطفال المتأثرين | 3 |
| ردود فعل الأطفال | 3 |
| الجزء الثاني: قضايا مشابهة لتلك التي يمر بهاآخرون من أطفال السجناء | 9 |
| الإعتقال | 9 |
| مرحلة ما قبل المحاكمة | 11 |
| المحاكمة | 13 |
| صدور الحكم | 14 |
| سجن المحكومين بالإعدام | 17 |
| الوصمة وسلوك العامة | 20 |
| ماذا تخبر الأطفال | 22 |
| مقدمو الرعاية والرعاية البديلة | 24 |
| الآباء أو الأمهات الذين تتم تبرئتهم | 25 |
| الجزء الثالث: قضايا فريدة تتعلق بأطفال الآباء أو الأمهات المحكومين بالإعدام | 27 |
| الإبلاغ بالإعدام وآخر الزيارات | 27 |
| الإعدام | 28 |
| الجثة وتأثيرات المعدوم | 31 |
| بعد الإعدام | 32 |
| تأثيرات عبر الأجيال | 33 |
| الأطفال الذين يعيشون مع أمهات محكومات بالإعدام | 33 |
| المواطنون الأجانب | 34 |
| لأطفال الضحايا والشهود الذين هم أيضاً أطفال محكومون | 36 |
| إستنتاج | 38 |
| نهاية الملاحظات | 40 |

يعبر مكتب كويكر في الأمم المتحدة عن امتنانه لوزارة الشؤون الخارجية النرويجية لتمويل هذا البحث وتكاليف إنتاج هذا المطبوع.

**مطبوعات أخرى عن أطفال السجناء أو أطفال المحكوم آباؤهم أو أمهاتهم بالإعدام**

هيلين كيرني (2012) أطفال المحكومين بالإعدام

أوليفر روبرتسون (2012) مدانون جانبياً: أطفال السجناء: توصيات وإجراءات جيدة من النقاش العام للجنة الأمم المتحدة في يوم حقوق الطفل 2011

هولي ميسون – وايت و هيلين أف كيرني (2012) أطفال السجناء والمدانين (المزعومين): مسودة إطار عمل لإتخاذ القرار

جين تومكين (2009) أيتام العدالة: البحث عن أفضل مصالح للأطفال عندما يُسجن أحد والديهم: تحليل قانوني

جنيفر روزينبيرغ (2009) الأطفال يحتاجون للآباء أيضاً: أطفال آباؤهم في السجن

أوليفر روبرتسون (2008) أطفال سجنتهم الضروف

أوليفر روبرتسون (2007) تأثير سجن الوالدين على الأطفال

كافة أعمال مكتب كويكر في الأمم المتحدة منشورة وفق رخصة الإبداع المشاع. المزيد من المعلومات والتفاصيل الكاملة للرخصة متوفرة في http://creativecommons.org ويمكن تحميل نسخ منها بالإضافة الى مطبوعات سابقة

لمكتب كويكر في الأمم المتحدة مجاناً من موقعنا: www.quno.org النسخ المطبوعة متوفرة عند الطلب.

# مقدمة

أحد الأسئلة التي قلما تطرح في الحوارات التي تدور حول عقوبة الإعدام هي ماذا يحدث لأطفال المدانين. الإعتقال والحكم و(إحتمال) الإعدام لوالد أو والدة يؤثر على الأطفال الى حد كبير، ولكنهم يتلقون القليل من الإهتمام والقليل من الدعم.

بعض الآثار على أطفال المحكوم آباؤهم أو أمهاتهم بالإعدام أو تم إعدامهم مشابهة لتلك التي يمر بها أطفال السجناء بشكل عام. وتشمل كيفية مرورهم بتجربة إعتقال ومحاكمة الوالد أو الوالدة، وبعض القضايا المتعلقة بزيارة الوالد أو الوالدة في السجن والإعتبارات المتعلقة بما يقال لهم ومتى. وحتى في هذه الحالات، قد يمر الأطفال المحكوم آباؤهم أو أمهاتهم بالإعدام بهذه التجارب بصورة أكثر حدة أو مع جوانب إضافية لا يواجهها أطفال السجناء الآخرين. ولكن هناك أيضاً جوانب بحيث أن طبيعة عقوبة الإعدام بحد ذاتها والإجراءات المصاحبة لها، تعني أن تجارب هؤلاء الأطفال مختلفة تماماً عن تلك التي يمر بها أقرانهم. وهي تشمل التعامل مع الإعدام بحد ذاته وتعلم مواصلة الحياة بعد الإعدام مع معرفة أن أباً أو أماً قد قُتل على يد الدولة.

تبدأ الورقة بتقديم بعض المعلومات الأولية عن أطفال المحكوم آباؤهم أو أمهاتهم بالإعدام، وهي قضايا تبقى طوال فترة تفاعل والديهم مع نظام العدالة الجنائية. بعدها، تتطرق الى القضايا المشابهة لتلك التي يواجهها أطفال آخرون للسجناء ، ولكنها تركز على الجوانب التي تختلف لدى الأطفال المحكوم آباؤهم أو أمهاتهم بالإعدام. لتفاصيل أكثر عن أوضاع أطفال السجناء في العالم، بما في ذلك توصيات وأمثلة على السلوك الجيد، إقرأ دراسة مكتب كويكر في الأمم المتحدة للعام 2012 محكومون جانبياً. ثالثاً، يتم الأخذ بالقضايا المختلفة أساسياً ، وهي تلك المتعلقة فقط بالآباء أو الأمهات المحكومين بالإعدام. هناك عدد محدود من التوصيات التي ترد في عموم الدراسة: وليس الهدف منها هو أن تكون شاملة ،

بل تغطي فقط تلك الجوانب التي تحتوي على وضوح بشأن طريق إيجابي الى الأمام.

هذه الورقة هي جزء من مشروع مستمر لمكتب كويكر في الأمم المتحدة (كيونو) في جنيف. وبعد دراسة حقوق واحتياجات أطفال السجناء منذ عام 2004، بدأ مكتب كيونو فقط بالتركيز على الأطفال المحكوم آباؤهم أو أمهاتهم بالإعدام بعد يوم النقاش العام للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام 2011. وخلال النقاشات، التي تركزت على 'أطفال السجناء'، تمت إثارة القضية من قبل منظمة العفو الدولية، وتم النظر إليها باعتبارها جانباً يحتاج الى إهتمام أكبر. ونشر كيونو أطفال الآباء أو الأمهات المحكومين بالإعدام في فبراير/ شباط 2012 كرد فعل أولي، تبعه بحث إضافي في الموضوع، وأرسل استبياناً قصيراً لكافة الحكومات التي لديها بعثات لدى الأمم المتحدة في جنيف، وعقدت ورشة خبراء للمتخصصين. وحضر المشاركون في الورشة من أفريقيا، آسيا، أوروبا وأمريكا الشمالية، وجلبوا خبرات نفسية، قانونية، علاجية، أكاديمية، سياسية وعملية. وكان من بينهم ممثلون عن عدد من المنظمات غير

الحكومية، بما فيها عائلات ضحايا المجرمين من أجل حقوق الإنسان، الإصلاح الجنائي العالمي، منظمة إرجاء (ريبريف)، وآبار الأمل.

تم إعداد هذه الورقة من تلك المصادر بالإضافة الى عمل هيلين كيرني على نسخ سابقة من هذه الورقة. وقد عززت معلومات ومراجعات المشاركين في ورش المختصين محتوى الورقة بشكل هائل، كما مكّن الدعم المالي لوزارة الشؤون الخارجية النرويجية من إنتاجها وترجمتها وطبعها.

تعالج هذه الورقة العديد من القضايا، ولكن المجموعة التي تركز عليها محدودة للغاية. إنها تغطي فقط الأطفال الطبيعيين أو الذين تم تبنيهم، للمدانين، ممن هم دون 18 سنة من العمر، وفقط أولئك الذين تم الحكم على آبائهم أو أمهاتهم بالموت أو الإعدام حسب القانون الجنائي للنظام القضائي المطبق في دولهم. ولم تتم تغطية التأثير على الأطفال البالغين (بمن فيهم الأطفال الذين يبلغون خلال فترة محاكمة والديهم أو سجنهم إنتظاراً لتنفيذ الإعدام)، وضع الأطفال الآخرين من أقارب المذنبين (كالأشقاء، وأبناء العمومة أو الخؤولة، الأحفاد والأطفال بالتبني)، والأطفال الذين أعدم آباؤهم أو أمهاتهم خارج نطاق القضاء. وهناك تشابه كبير بينهم وبين الأطفال هنا، وهم يستحقون مثلهم إهتماماً وبحثاً ودعماً أكبر.

# الجزء الأول:
# أرقام وردود فعل

## أرقام وخلفيات الأطفال المتأثرين

عدد الأطفال المتأثرين بالحكم بالإعدام أو إعدام والديهم غير معروف (وكذلك عدد الأطفال المتأثرين بسجن والديهم بشكل عام). وهناك معرفة أفضل بخلفية الأطفال، حيث تتفق دراسات قائمة وشهادات شفوية بأن أطفال المحكومين بالإعدام يأتون بشكل غير متناسب من خلفيات فقيرة وأقلية.[1] ويمكن أن تكون هناك إختلافات بين الأسر الحضرية والريفية – ففي بعض الأنظمة القضائية تصدر أحكام إعدام أكثر على سكان الريف بسبب العنف المنزلي/ القتل، وسكان المدن بسبب تهريب المخدرات[2] – ولكن الرأي العام متوافق على أن الأطفال هم من خلفيات محرومة.

وبغض النظر عما إذا كان عدد المحكومين بالإعدام أو الذين تم إعدامهم سنوياً معلناً أو سراً من أسرار الدولة، فإن الأطفال لا يتم إحتسابهم. وقد تكون هناك إمكانية إستغلالهم بالنظر الى معدل عدد الأطفال بين السجناء بشكل عام (في الإنظمة القضائية القليلة التي يكون فيها ذلك ممكناً) أو السكان بشكل عام؛[3] لكن ذلك يفترض معدلات أبوة متساوية بين المحكومين بالإعدام/السجناء وغيرهم من السكان. وفي الواقع يمكن أن تكون هناك إختلافات كبيرة: المدانون الشباب الذكور في المملكة المتحدة هم أكثر إحتمالاً بخمس مرات بأن يكون لهم أطفال من أقرانهم.[4] في الولايات المتحدة، نصف المدانين بالإعدام تتراوح أعمارهم بين 20-29 عاماً عند إلقاء القبض عليهم و11% منهم هم في سن 19 عاماً أو أقل، مما يوحي بقوة بأن العديد من أطفالهم سيكونون صغاراً.[5] ولكن بغض النظر عن الأرقام، فكل طفل متأثر لديه حقوقه واحتياجاته، والتي يجب احترامها وتلبيتها.

## ردود فعل الأطفال

> تضررت ذاكرتي وتفكيري بالضباب السميك للحزن الذي لا يلين *(...)* لم أستطع النوم وعانيت من كوابيس فظيعة *(...)* كانت بطني تؤلمني باستمرار. كنت أبكي طوال الوقت.
> كاثرين نورغارد[6]

كون الأب أو الأم محكوماً بالإعدام أو تم إعدامه يمكن أن يؤثر بعدة طرق. ويعتمد كيف يشعرون وكيف تكون ردود أفعالهم على عوامل مثل الشخصية الفردية للطفل وظروفه، التفاعل مع المحيطين به (وخاصة من يتولون رعايته الأساسية)، ومرحلة الإجراءات الجنائية وردود فعل العامة/وسائل الإعلام.

لقد ربط البحث الحالي باستمرار بين الحكم بالإعدام أو إعدام الأب أو الأم وبين مضاعفات نفسية وعاطفية كبيرة لدى الأطفال وأسرهم.[7] ومن بين ردود الفعل التي تم تسجيلها:

- تدني إحترام الذات
- الخجل من النفس أو الآخرين
- الكذب على النفس أو الآخرين بشأن الموقف
- عدم القدرة على شرح الموقف للآخرين
- الغضب
- قلة الشهية (في بعض الحالات ظهور إضرابات تغذية)
- قلة الرغبة باللعب
- قلة الرغبة في المدرسة (وأداء ضعيف في المدرسة مما يستدعي في النهاية مساعدة إضافية)
- قلة التركيز
- قلة النوم
- أحلام وكوابيس (خاصة عن الأب أو الأم)
- التبول السريري
- توقف الحيض و
- آلام نفسية بدنية

وتشمل القضايا السلوكية:

- إستخدام العنف (بما في ذلك ضد النفس، كأن يعضّ نفسه)
- سوء السلوك والتخريب (ربما لجلب الأنظار)
- العزلة المقصودة عن الآخرين (ربما كمحاولة إستباقية لكي لا يُهمش أو يُعزل من قبل الآخرين).[8]
- بدء أو زيادة الوقت الذي يقضيه في العمل المدفوع الأجر (للتعويض عن الدخل من الوالد المسجون أو المعدوم)،و
- زيادة تكرار وتكريس الممارسة الدينية.[9]

يمكن أن تكون هناك عدة مشاكل أخرى تتعلق بالصحة العقلية، بما فيها الإعتقادات الوهمية (الإعتقاد بأنه يعيش في عالم آخر) وإضطراب إجهاد ما بعد الصدمة.[10] وهذه قد تحدث في مراحل مختلفة من الإجراء القضائي الجنائي (خلال أو بعد الإعتقال، المحاكمة، النطق بالحكم، السجن أو الإعدام) ويمكن أن تتفاقم بعوامل أخرى، كالعنف داخل المنزل. قد تكون العديد من السلوكيات التي تم وصفها أعلاه مؤشرات على صدمة قد يتم أو لا يتم تشخيصها.[11] وقد يمنع عدم التشخيص، بالإضافة الى تجنب الحصول على استشارة لأسباب شخصية أو ثقافية أو بسبب الوصمة التي تحيط بالصحة العقلية، الأطفال من الحصول على خدمات المشورة.[12]

بعض الآثار السلبية على الأطفال قد لا يمكن علاجها حتى إذا أُطلق سراح الوالد أو الوالدة في النهاية أو لم يتم إعدامه. مثلاً ، قد يترك الأطفال الدراسة عندما يتم الحكم على الوالد أو الوالدة بالإعدام، ثم لا يقدرون أو لا يشعرون بالقدرة على العودة الى الدراسة لاحقا.[13]

الأطفال الذين يبدو عليهم أنهم يتكيفون بشكل جيد، يعملون بجد في المدرسة أو يسلكون سلوكاً جيداً في المنزل، قد يكونون في الحقيقة يكابدون. ومن المهم إدراك أن سلوكيات كهذه قد تكون محاولات للإندماج أو أن لا يشكلوا مشكلة للأسرة، بدلاً من إظهار المرونة والمرور بالمراحل الطبيعية للتعافي من الصدمة. جذب الإهتمام الى الألم وإخفائه قد يكون استجابات محتملة للتجربة ذاتها.[14]

هناك اختلافات بين الأطفال الذين لم يكونوا مولودين أو أصغر سناً من أن يتعرفوا على الوالد أو الوالدة قبل السجن أو الإعدام، والأطفال الأكبر سناً (وخاصة أولئك القريبين من الوالد أو الوالدة). الأطفال الصغار جداً (بعمر صفر – سنتين) الذين إنفصلوا عن والد أو والدة محكوم بالإعدام أو تم إعدامه قد يخفقون في بناء أواصر ارتباط، بينما قد تتولد لدى الأطفال الأكبر سناً مشاعر قلق للإنفصال غير المناسب وضعف نمو المبادرة (2-6 سنوات)، ضعف القدرة على تجاوز الصدمات في المستقبل (7-10 سنوات)، قد يرفضون حدود سلوكهم (11-14 سنة) أو ينهون علاقة الإعتماد على والديهم في وقت مبكر وينخرطون في نشاطات إجرامية (15-18 سنة).[15] الإخفاق في النمو الطبيعي (أو ضمن الفترة الزمنية الطبيعية) يمكن أيضاً أن يتفاقم إذا كان تركيز الأسرة ينصب على تجنب إعدام الوالد أو الوالدة بدلاً من تربية الطفل.[16]

البنات بدون مقدمي رعاية كبار هن في خطر أكبر من الإستغلال والإساءة والإتجار بهن من الأولاد. مواقف العامة تجاه أدوار الرجال والنساء قد تعني أيضاً أن الأولاد يتلقون مساعدة أكثر (مثلاً لمواصلة دراستهم) من البنات، رغم أن الأولاد قد يُتوقع منهم أن يلعبوا دور رب الأسرة، بما في ذلك تدبير المال للأسرة. بعض البنات قد يتزوجن مبكراً كطريقة للنجاة. وعاطفياً، شعر الخبراء الذين تمت استشارتهم بأن البنات لديهن ميل أكثر من الأولاد للتصريح بحقيقة أنهن تأثرن بكون الوالد أو الوالدة محكوم بالإعدام أو تم إعدامه وهن أكثر احتمالاً لطلب المساعدة العاطفية.[17]

الأطفال قد يكون لديهم تضارب مشاعر تجاه والديهم. قد يكونون مرتبكين بشأن كونهم أو أنه يجب عليهم حب شخص إرتكب جريمة خطيرة، أو غير متأكدين من أن الوالد أو الوالدة قد إرتكب الجريمة بالفعل. هذا الإرباك يمكن أن يكون مركباً، بطرق مختلفة، عندما تكون الجريمة (المزعومة) مروعة أو سيئة الصيت بشكل خاص، عندما يعتقد الطفل بأن الوالد أو الوالدة كان محقاً في ارتكاب الجريمة (مثلاً بقتل شريك مؤذ)، وعندما يعتقد الطفل بأن الوالد أو الوالدة برئ ولكن العالم يعلن أن الوالد أو الوالدة مذنب. قد تتغير مشاعرهم بمرور الزمن و/أو يتأثرون بإجراءات النظام القضائي أو سلوكيات الآخرين – وخاصة، عندما تتضارب فكرتهم الشخصية وحبهم لوالدهم أو والدتهم مع النظرة العامة تجاه القضية (خاصة إذا صدر كلام سلبي عن والديهم عبر وسائل الإعلام والمصادر الأخرى) وتأييد المجتمع لعقوبة الإعدام.[18]

عملية الحداد يمكن أن تكون طويلة، متنوعة ومتكررة حيث يتم الوصول الى مراحل مختلفة في العملية. وفي الأنظمة ذات إجراءات الإستئناف المطولة والمتعددة، يمكن أن يمر الأطفال ب"مسامير" من الخوف ، الحزن والإرتياح حيث تعلن الإعدامات، أو تؤجل أو تتعرض للنقض.[19] وبمرور الوقت، قد تنمو لدى الأطفال أو الوالد أو الوالدة المحكوم عليه بالإعدام مشاعر متناقضة إزاء إرجاء الإعدام أو حتى قد يرغبون بإتمام الإعدام والإنتهاء منه. مشاعر "أفعوانية" كهذه هي إحدى الطرق التي يختلف فيها أثر عقوبة الإعدام عن بقية العقوبات، لأن الدورات المتكررة من الأمل والإحباط، والحاجة المتكررة لتوقع الإعدام والإستعداد له، يمكن أن تولد مشاعر لا تطاق.[20]

ويمكن أن تعتمد ردود الأفعال العاطفية للأطفال على ما يُبلغون به ومتى. ويمكن أن يؤدي عدم إبلاغ الطفل لفترة طويلة بوضع والده أو والدته الى زيادة صدمته النفسية عندما يعرف. وعلى النقيض من ذلك، كثيراً ما يساعد الأطفال أن يفهموا ما يحدث. وليس إبلاغهم بما يحدث لوالديهم سهلاً: على الكبار التأكد من أنهم لا يسيئون فهم الحقائق ( مثلاً إفتراض أن شخصاً محكوماً بالإعدام هو ميت أساساً).[21]

ليس الأطفال وحدهم يتأثرون بعقوبة الإعدام. إذا كان الوالد أو الوالدة الآخر/ مقدم الرعاية متأثراً الى الحد الذي لم يعد فيه قادراً على دعم الطفل والوالد أو الوالدة بشكل فعال، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك الى مصاعب للطفل. وحتى عندما يواصل الوالد أو الوالدة الآخر/ مقدم الرعاية قيادة العمل بكفاءة، فإن التركيز الأساسي (لبعض أفراد) الأسرة يمكن أن يتحول الى الحيلولة دون تنفيذ الإعدام، مما يعني أن دعم الأطفال، وحتى التفاعل الطبيعي والنشاطات، يمكن أن تحل بالمركز الثاني.[22] وقد يكرس الأطفال أنفسهم لذلك ، كالعمل على القضية، الكتابة الى نواب البرلمان أو جمع التبرعات لإجراء فحص الحمض النووي.[23] وقد يكون هنك خطر بأن يصبح الأطفال مهووسين بتفاصيل القضية ، يحاولون العثور على ثغرات أو فرص تساعد والدهم أو والدتهم، وهناك مخاوف بأن ذلك رغم أنه يمكن أن يساعد البالغين في التغلب على المصاعب ، فإنها قد يتجاوز طاقة الأطفال.[24]

بالنسبة لأطفال السجناء بشكل عام، أمكن تشخيص الشعور بالدعم ومعرفة أنهم ليسوا لوحدهم على أنها إستراتيجية تعامل أساسية.[25] وأشار خبراءالى أن الشئ ذاته ينطبق على أطفال المحكومين بالإعدام. ووجد بعض الأطفال أنه يعد أمراً مساعداً أن يتحدثوا علناً عن مشاعرهم ، في المحكمة والى وسائل الإعلام – بشرط أن يتم الإستماع إليهم.[26] وكثيراً ما يساعد الأطفال في التعامل مع وضعهم تقديمهم أنفسهم المساعدة للآخرين، كتقديم الإرشاد للأطفال الذين يمرون بما مروا به ، أو مواساة والتواصل مع الوالد أو الوالدة في السجن.[27] ويقلل قضاء بعض الوقت مع أطفال سجناء آخرين من القلق بشأن الوصمة والسرية، بالإضافة الى إمكانية تقديم المشورة وغيرها من وسائل الدعم.[28] ويمكنهم أيضاً تلقي المواساة والأمل إذا تم إطلاق سراح والد طفل آخر محكوم بالإعدام.[29]

كثيراً ما يُفتقد الدعم المتخصص لأطفال المحكومين بالإعدام. ويميل دعم ضحايا الجريمة الى أن يمتد لأسرة المدان، التي تتأثر هي الأخرى سلباً بالجريمة وأحياناً توصف بأنها "الضحية الثانوية". وتقدم بعض الحكومات دعماً مباشراً للأطفال والأسر. ففي موريشيوس هناك نظام مساعدة حسب الإمكانيات لدعم

أسر المعتقلين (باستثناء الأجانب)، يشمل دعم الدخل، رسوم المدرسة، رسوم العلاج ومنحة للجنازة.[30] ولكن العديد من الجماعات التي تديرها أو تمولها الحكومة قد لا تساعد أطفال المحكومين بالإعدام أو المعدومين (وفي بعض الأحيان إستثناؤهم عمداً من الفئات التي عادة ما تقدم الدعم لها)، وعلى العكس من ذلك فقد لا يرغب الأطفال بطلب المساعدة أو قبولها من الجهة ذاتها المسؤولة عن قتل والدها أو والدتها.[31]

وبما أن بعض الأطفال يشعرون بالتردد بشأن قبول المساعدة أو طلبها من الدولة، فإن المنظمات غير الحكومية قد تُعتبر مصدر مساعدة أكثر قبولاً أو حيادية. في مثل هذ الحالات، وخاصة عندما تقدم خدمات توفرها الدولة، فيجب أن تتلقى المنظمات غير الحكومية دعماً مالياً كافياً وغيره من سبل الدعم الحكومية. وقد تضم المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجماعات التي تساعد الأطفال أطفالاً من جماعات دعم السجناء، جماعات مناهضة لعقوبة الإعدام أو جماعات تدعم بالتحديد أطفال المحكومين بالإعدام أو الذين تم إعدامهم. لكن الجماعات المتخصصة نادرة بسبب ضعف الإعتراف باحتياجات أطفال المحكومين بالإعدام وقلة عددهم في مناطق عديدة، كأحد الأسباب. وبينما تقديم بعض الدعم هو أفضل من عدم تقديمه، فلابد من تقديم الرعاية قبل وضع هؤلاء الأطفال لدى جماعات دعم لأطفال هم في ضروف مختلفة تماماً، كالأطفال الذين يمر والداهم بالطلاق، حيث يتلقى الأطفال القليل من الدعم أو لا يتلقونه أساساً. هذا على الرغم من أن الجماعات الخاصة بأطفال السجناء غالباً ما لا تكون مثالية، نظراً لاختلاف حالات عقوبات الإعدام التي تم وصفها في هذه الورقة. ومن المهم أن تتم توعية الأطفال بجماعات الدعم المتوفرة لكي يتمكنوا من الوصول إليها، وقد يكون الطلب من الشرطة ومسؤولي المحكمة توفير معلومات عن مصادر الدعم عند الإعتقال، خلال المحاكمة أو فور النطق بالحكم، هو إحدى الطرق للوصول الى العديد من الأسر المتأثرة.[32]

ممارسة جيدة ممكنة:العلاج عب الإنترنت

أحد الحلول الممكنة للأطفال الذين هم بحاجة للعلاج ولكنهم لا يتمكنون من الوصول إليه هو الدعم العلاجي عبر الإنترنت. هناك أساساً مواقع إلكترونية يمكن للمتأثرين باضطراب إجهاد ما بعد الصدمة [33] أن يتواصلوا مع معالج، والذي يرسل ردوده على وصفهم وأسئلتهم. لكن، في الوقت الحاضر، يمكن فقط إستخدام برنامج القلق على الإنترنت وهو موقع أسترالي، في أستراليا فقط لأسباب تتعلق بآداب المهنة، ولذا فهناك حاجة لمواقع أخرى في الدول التي تطبق فيها عقوبة الإعدام. وستصمم لخدمة احتياجات علاجية محددة لأسر المحكومين بالإعدام وللضحايا الناجين من جرائم القتل، ويمكن أن تكون ثمينة للغاية (ويحتمل أن تنقذ الحياة) لسكان المناطق البعيدة المحرومين منها والتي تفتقر الى الرعاية الصحية العقلية.

**توصيات**

**يجب توفير الدعم المتخصص لأطفال المحكومين بالإعدام أو المعدومين، وإبلاغ الأطفال بالدعم المتوفر.**

**يجب توفير الرعاية الصحية العقلية المناسبة للأطفال الذين يحتاجونها، مع إمكانية توفر الدعم العلاجي عبر الإنترنت.**

**يجب توفير الدعم لمن يتولى رعاية الأطفال، كطريقة لدعم الأطفال بصورة غير مباشرة.**

# الجزء الثاني:
# قضايا مشابهة لتلك التي يمر بها آخرون من أطفال السجناء

التركيز في هذا الجزء هو على القضايا التي يواجهها كافة أطفال السجناء، ولكن التفاصيل تتعلق بالتجارب المحددة لأطفال المحكومين بالإعدام. للمزيد من المعلومات عن أطفال السجناء بشكل عام، إقرأ مطبوع كيونو مدانون جانبياً.

## الإعتقال

بالنسبة للعديد من الأطفال، فإن إعتقال الوالد أو الوالدة هو أول مرة يواجهون فيها نظام العدالة الجنائية. ويمكن أن يكون لحجم أفضل الرعاية للطفل التي تؤخذ بعين الإعتبر في هذه المرحلة تأثير رئيسي على علاقة الطفل في المستقبل بالشرطة ، المحاكم وسلطات العدالة الجنائية الأخرى. ويشير البحث المتوفر أنه عند عدم أخذ تأثيرالإعتقال (وخاصة الإعتقال المصحوب بالعنف) على الأطفال بعين الإعتبار، وعندما لا يتلقون أي تفسير عن سبب أخذ والدهم أو والدتهم بالقوة، فإن الأطفال يميلون الى التأثر بقوة بطريقة سلبية.[34]

وفي بعض الأنظمة القضائية، هناك مدانون لا عقوبة لهم بعد الإدانة سوى الإعدام، بينما في أنظمة أخرى فإن الإعدام هو واحد من عدد من العقوبات الممكنة. وكثيراً ما تكون الجرائم المحكوم عليها بالإعدام إجبارياً أو إختيارياً، جرائم خطيرة أو عنيفة، وقد تعني هذه الخطورة أن مستويات أعلى من العنف تستخدم عند الإعتقال من الحالات التي يمكن أن تخلو من عقوبة الإعدام أو العنف مما قد يشهده الطفل.[35]

وفي المواقف التي تتضمن سوء المعاملة بشكل خاص، قد يصبح الأطفال معزولين عن الدولة وتنمو لديهم رغبة في الإنتقام. ربما لأن الطفل قد شهد سوء معاملة الوالد أو الوالدة أو التعذيب خلال إلقاء القبض عليه، أو أن الطفل نفسه أو عضو آخر في الأسرة قد ألقي القبض عليه أو أعتقل أو ربما أسيئت معاملته (لأن الشرطة لم تكن متأكدة من الذي ارتكب الجريمة أو أنها تحاول الضغط على مشتبه فيه هارب أو مختف).[36] قد يندفع الأطفال الى التطرف بعد رؤية الوالد أو الوالدة تساء معاملته، إما بسبب ردود فعلهم الخاصة أو بسبب جماعات متطرفة تركز عليهم كمنتمين محتملين إليها. وقد يلوم الأطفال الذين يتم إعتقالهم أو إساءة معاملتهم الوالد أو الوالدة المذنب (المزعوم) بالتسبب في معاملتهم، بدلاً من مسؤولي الدولة، مما يمكن (عمداً أو بغير عمد) أن يعزل الأطفال عن والديهم.[37]

أولئك المقربون من ضحايا الجريمة قد تكون لديهم أيضاً رغبة في الإنتقام، وتمت ملاحظة هذه الظاهرة بشكل خاص في حالات القتل. وقد يتعرض الأطفال الى أعمال إنتقامية (عنيفة أحياناً) رغم عدم علاقتهم بالجريمة.[38]

بعد إعقال الأب أو الأم، قد يحتاج الأطفال الى ترتيبات رعاية بديلة فورية. ويمكن أن يكون هذا معقداً في حالات يرتبط فيها الطفل بعلاقات قرابة مع كل من الضحية والمجرم (المزعوم)، كجرائم القتل المنزلية. وقد لا يقبل أفراد الأسرة رعاية الأطفال بسبب علاقتهم بالمجرم المشتبه فيه. وإذا تولوا رعاية الأطفال فيمكن أن يكون ذلك عبئاً مالياً كبيراً عليهم ويمكن أن يجلب وصمة لمقدمي الرعاية الجدد.[39]

ليس كل الأطفال مع والديهم أثناء إلقاء القبض، وليس كل من يكونون مع والديهم أثناء القبض يتلقون معلومات مناسبة عما سيحدث لوالدهم أو والدتهم. وفي بعض الحالات، لا يفهم الأطفال معنى الكلمات التي تستخدم: هناك حالات يعتقد فيها الأطفال أن عقوبة الإعدام تعني أن الوالد أو الوالدة سيتم إعدامه فوراً.[40] والأطفال الذين لا يتم إبلاغهم بشأن إلقاء القبض عند حدوثه، قد يعرفون عنه لاحقاً من أصدقاء أو أشخاص آخرين أو وسائل الإعدام – وهذا خطر محدد في حالات تتعلق بعقوبة الإعدام نظراً للإهتمام الأكبر الذي يوليه الرأي العام ووسائل الإعلام لقضايا كهذه. وفي بعض الأنظمة القضائية، قد يصاحب الصحفيون الشرطة أثناء إلقاء القبض.[41] كما يمكن أن تؤثر التقارير الإعلامية على الرأي العام وإتجاهات الإدانة في هذه القضايا،[42] بالوصف الإعلامي المبكر للمشتبه فيهم بالشيطنة وبأنهم "وحوش" وإتهامهم ضمنياً بأنهم مذنبون، مما يزيد الضغط على الإدعاء العام للمطالبة بعقوبة الإعدام. عملية الوصم بالشيطنة هذه يرى أحد الخبراء أنها تبدأ مبكراً في حالات يحتمل فيها تطبيق عقوبة الإعدام.[43] وفي المقابل، هناك حالات يمكن أن يؤدي قلق الرأي العام تجاه طريقة الإعتقال الى مطالبات بالتساهل أو تغيير طريقة إلقاء القبض.[44] وفي الجانب الآخر، قد تجرى عمليات إلقاء القبض في بعض الدول سراً وترفض السلطات وقوعها حتى عند توجيه الأسئلة إليها.

**توصيات**

**يجب توفير الإرشاد لضباط الشرطة أو غيرهم ممن يتولون إلقاء القبض بشأن اللغة والسلوك المناسب إستخدامهما عند وجود الأطفال.**

**يجب توفير الإرشاد بشأن تقارير وسائل الإعلام المتعلقة بالإعتقالات لتجنب إلحاق وصمة بالأطفال، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.**

# مرحلة ما قبل المحاكمة

بين إلقاء القبض والمحاكمة، الإدانة والحكم، قد يسمح للمشتبه فيهم بالبقاء في المجتمع (غالباً بعد تقديم ضمانات مالية أو غيرها)، أو أنهم يحبسون في السجن. هذه فترة حافلة بالمجهول والضغط على أطفال المشتبه فيهم.[45]

بينما تكون مشاعر وسلوك الأطفال مشابهة بشكل عام لتلك التي في مراحل أخرى من النظام القضائي الجنائي، فإن الشك في هذه المرحلة يمكن أن يزيد المحنة.[46] ولكن السبب الأساسي (الخوف والشك مما سيحدث للوالد أو الوالدة) قد لا يُحل حتى إتمام الإجراءات القضائية (بما فيها النقض).[47] وفي مرحلة ما قبل المحاكمة يمكن أن يكون الأطفال دفاعيين جداً في المدرسة، خاصة عندما يكونون من نفس الجالية أو المجتمع الذي ينتمي إليه ضحايا الجريمة. وقد وردت تقارير عن وقوع شجارات مع إما أسرة الضحية أو آخرين يعرفون الضحية.[48] ويمكن للدعم الذي يوفره مقدمو الرعاية وغيرهم من أفراد الأسرة أن يمنح الأطفال شعوراً بالأمان خلال هذا الوقت، رغم أن هذا قد يكون صعباً لأنه "ذروة مرحلة" التوتر لهؤلاء الآخرين.

في بعض الحالات فإن الإعتقالات التي تسبق المحاكمة هي رد الفعل الإفتراضي تجاه شخص متهم بجريمة يعاقب عليها بالإعدام، وفي حالات أخرى تستخدم بدلاً منه ضمانات مالية (كفالة) أو قبول فرض قيود على تحركات الشخص أو نشاطاته.

تنص المعايير العالمية[49] على أن المعتقلين في فترة ما قبل المحاكمة، الذين لم يُدانوا بأي جريمة، يجب أن تُفرض عليهم قيود أقل في السجن من السجناء الذين تم الحكم عليهم – مثلاً أن يتمكنوا من لمس أطفالهم الزائرين حيث أن هذا ممنوع بعد الإدانة.[50] وعملياً فإن الكثير من المعتقلين قبل المحاكمة تفرض عليهم قيود إتصال مع أسرهم وغيرهم،[51] إما كإجراء عام للسجن أو بسبب مخاوف من أنهم سيتدخلون في المحاكمة (كالتأثير على الشهود). ويمكن أن يكون المنع من رؤية الوالد أو الوالدة صعباً جداً على الأطفال، خاصة أولئك الذين شهدوا إعتقال والديهم.[52]

عندما يرى الأطفال والداً أو والدةً، فإن لدى الكثيرين منهم أسئلة ويرغبون بمعرفة المزيد عن الوضع، ولكن المحامين كثيراً ما ينصحون الزبائن بعدم التحدث عن الجريمة. وهذا يعني أن الأطفال قد يتلقون المعلومات فقط عبر الإشاعات أو التقارير الإعلامية، أو أنهم لا يسمعون شيئاً حتى مرحلة لاحقة، مثلاً عندما تُذكر التفاصيل في المحكمة. كما قد يوصي المحامون بعدم الإتصال بين أفراد أسرة الضحية وأفراد أسرة المشتبه فيه، مما قد يعني أن الأطفال الذين لديهم روابط مع كلا الأسرتين يصبحون معزولين عن بعض أقاربهم.[53] (وبالنظر الى أن 40-70% من جرائم قتل النساء في أوروبا، إسرائيل، جنوب أفريقيا والولايات المتحدة مرتبطة بعنف له علاقة بشريك حميم/ أسرة، وهذه نسبة كبيرة – أنظر قسم الأطفال الضحايا والشهود الذين هم أيضاً أطفال محكومين للمزيد من التفاصيل). كما يمكن أن يُفقد الإتصال

إذا قرر أفراد من أسرة الضحية قطع علاقتهم مع الأطفال، أو إذا أرادت الأسرتان الإتصال بالأطفال ولكنهما متخاصمتين.

ممارسة جيدة ممكنة: التواصل بين أسر الضحايا وأسر المدانين

يمكن لجهود الإتصال بين أسر المدانين وأسر الضحايا وبالعكس، أن تساعد كلا الطرفين في التعامل مع الأحداث المحيطة بالجريمة. وأفاد المعنيون بتفهم أكبر لما يمر به الطرف الآخر، والشعور بأن كلامه يُسمع، وفي حالة أسر المدانين، خفض الشعور بالذنب. وقد تحدث هذه الإتصالات بشكل غير رسمي، عندما يلتقي أفراد الأسرتين بشكل عرضي أو يتصل بعضهم ببعض مباشرة. وقد تحدث بشكل رسمي بترتيب من طرف ثالث (كشخص له علاقة بفريق الدفاع عن المتهم) وتحدث فقط بموافقة كافة المعنيين. وقد تكون لمرة واحدة أو سلسلة من الإتصالات المباشرة أو غير المباشرة. ويركز نهج "التواصل" هذا على إصلاح الضرر الذي وقع بدلاً من فرض العقوبة، ويمارس الى جانب إجراءات النظام القضائي الجنائي الإعتيادية. ويمكن أن يكون مفيداً للغاية للأطفال بخفض مشاعر الشك وتقليل الأذى، وخاصة في حالات القتل داخل الأسرة الواحدة.[54]

قد يُعتقل المشتبه فيهم قبل المحاكمة لأنهم ليسوا قادرين على دفع الكفالة، لا لأنهم يشكلون خطراً على المجتمع أو يمكن أن يؤثروا على الشهود أو يتلاعبوا بالأدلة قبل المحاكمة. وهذا يثيرالقلق بشكل خاص في الأنظمة القضائية التي تطول فيها الفترة قبل المحاكمة – مثلاً تقدر الفترة لقضايا عقوبة الإعدام في مالاوي بعامين.[55] كما تعني الفترات الطويلة قبل المحاكمة أيضاً ، فترات أطول من الشك بالنسبة للأطفال والإتصال المقيد أو الممنوع (المحتمل) خلال فترة الإعتقال قبل المحاكمة.وحتى إذا أُطلق سراح المتهم أو تمت تبرئته في المحاكمة ، فإن فترة الإعتقال قبل المحاكمة يمكن أن تعني فقدان العمل، الدراسة والسكن للمتهم وأسرته.[56] وقد كانت هناك برامج في جامايكا مكّنت إجراءات المساعدة القانونية من تقديم المتهمين لطلبات الإفراج بكفالة والحصول عليها، وبذلك تجنب الإعتقال غير الضروري قبل المحاكمة وانفصال الأطفال عن والديهم.[57]

أحياناً لا يُعطى الأطفال أو أفراد آخرون في الأسرة معلومات عن إعتقال الأب أو الأم قبل المحاكمة، وخاصة في الحالات التي تعتبر حساسة – لوحظ أن الإتهامات المتعلقة بالإرهاب يمكن أن تؤدي بشكل خاص الى احتمال فرض سرية الدولة. وقد لا تتلقى الأسر معلومات عن حقيقة الإعتقال قبل المحاكمة، مكانها أو شروطها، وقد يتم تقييد فرص الزيارة أو الإتصال أو رفضها بشكل كامل.

**توصيات**

**يجب القيام بترتيبات لإتصال الأطفال مع كافة أفراد الأسرة، شريطة أن يكون ذلك هو الأفضل لمصلحتهم.**

**ويجب إستخدام الإعتقال قبل المحاكمة فقط وفق المعايير الدولية: أن تكون هناك شكوك قوية بأن المتهم قد ارتكب الجريمة، وأن هناك خطر من فراره أو ارتكابه جرائم أخرى أو تدخله في سير المحاكمة. ويجب التفكير في مسؤولية رعاية الأطفال عند تقرير إحتمال فرار الشخص.**

## المحاكمة

قد يحضر الأطفال محاكمة أب أو أم يواجه عقوبة الإعدام أو لا يحضرونها. وقد تعني قوانين المحكمة، قرارات والديهم/ مقدمو الرعاية لهم، سهولة الوصول الى المحكمة وإلتزامات متضاربة كالمدرسة، أن الأطفال لن يحضروا المحاكمة.

بعض الأطفال الذين يحضرون محاكمة والديهم يجدون أنه مفيد – فيمكنه أن يجيب على بعض الأسئلة التي قد تدور في خلد الأطفال وقد تكون المرة الأولى التي يرون فيها والديهم منذ الإعتقال. ومن المهم تهيئة الأطفال بشأن ما قد يحدث، بما في ذلك إحتمال منعهم من لمس أبيهم أو أمهم (الأطفال الصغار يجدون ذلك مؤلماً بشكل خاص) وأن جو المحكمة قد يكون عدوانياً أو مناوئاً. وهناك أجزاء معينة في المحاكمة قد تكون مناسبة أو غير مناسبة بشكل خاص للأطفال: فقد يحتاجون لحجبهم عن سرد وصفي للجريمة، بينما يمكن أن يكون مفيداً لهم حضور النطق بالحكم أوالجلسات التي يتم فيها سماع شهادات وأوصاف شخصية إيجابية بحق الوالد أو الوالدة. وقد يساعد أن تتم مناقشة ما هو محتمل أن يحدث في أيام محددة في المحكمة مع المحامي، لكي تكون الأسرة مستعدة وفق ذلك.[58]

كل من الأطفال ووالديهم المتهمين قد لا يجيدون اللغة المستخدمة في المحكمة، إما بسبب إجراء المحاكمة خارج البلاد أو لأن الطفل/ الأب أو الأم ينتمي الى أقلية لغوية أو لأن المحكمة تستخدم لغة أقلية لا يجيدها الطفل/ الأب أو الأم (كالإنكليزية في باكستان).[59] وبالإضافة الى ذلك فإن الكلمات أو التعابير المستخدمة في المحكمة قد لا تكون مألوفة لدى الأطفال (والكبار)، حتى إذا كانت تستخدم نفس اللغة.

قد يتحدث الأطفال في المحكمة إذا كانوا ضحايا أو شهوداً للجريمة (المزعومة)، أو إذا كانوا يقدمون دليلاً على شخصية والديهم. والأطفال الذين لديهم فرصة مخاطبة المحكمة ، سواء فعلوا ذلك أم لا، قد يشعرون بالذنب إذا كانت النتيجة سلبية لوالدهم أو والدتهم. والأطفال الذين لا يذهبون الى المحكمة قد يتساءلون فيما إذا كانوا ربما ساعدوا آباءهم أو أمهاتهم لو تحدثوا، فيما يمكن أن يشعر الذين يحضرون بالمسؤولية في قول "الشئ الصحيح" لضمان عدم الحكم على آبائهم أو أمهاتهم بالموت.[60]

قد يستفيد الأطفال من الدعم الشخصي والنفسي حولهم وقت المحاكمة، سواء كان رسمياً (كأن يكون من معالج) أو غير رسمي (كأن يكون من طفل آخر سبق الحكم على والده أو والدته بالإعدام).[61] وقد يحتاج مقدمو الرعاية لهم للدعم أيضاً، ذلك أن المحاكمة مجهدة لمقدمي الرعاية أيضاً. وتقديم المساعدة لمقدمي الرعاية يمكن أن يساعدهم في تقديم دعم أفضل للأطفال. وكما ورد أعلاه في ردود فعل الأطفال ، ففي الحالات النادرة التي توفر فيها الدولة دعماً جزئياً أو كلياً، فإن الأطفال أو الأسر قد لا تكون مستعدة لقبوله حيث أن الدولة هي الجهة التي تحاكم وتعدم الوالد أو الوالدة.[62]

ممارسة جيدة ممكنة: التعلم من خبرة أطفال آخرين

الأطفال الذين حُكم على والديهم بالإعدام أو تم إعدامهم يمكن أن يساعدوا البالغين والأطفال الذين يمرون حالياً بهذه الإجراءات. ويمكن لهؤلاء الأطفال (الذين ربما وصلوا الى مرحلة البلوغ منذ الحكم على والديهم أو إعدامهم) أن يتشاركوا في تجاربهم ويقدموا توصيات لأطفال آخرين: مثلاً ، يشرحوا لهم ندمهم على عدم حضور محاكمة الوالد أو الوالدة. وبالإضافة الى ذلك، يمكنهم تقديم النصح للمهنيين حول كيفية شمول الأطفال أو دعمهم. كما يمكن أن تساعد القدرة على مساعدة الآخرين، في تقديم العون للأطفال الأكبر سناً في التعامل مع وضعهم.[63]

عندما تتم محاكمة والد أو والدة خارج البلاد، فمن غير المحتمل جداً أن يتمكن الأطفال من حضور أو متابعة ما يجري. ولذا، من المهم بشكل خاص للأسرة أن تكون على إطلاع بالتطورات، سواء عبر الموظفين القنصليين أو منظمات أخرى، كما يمكن تسهيل التواصل مع الأسرة أن يدعم المتهم. يمكن العثور على تفاصيل أخرى في قسم المواطنون الأجانب أدناه.

## الحكم

ي بعض الحالات، يؤدي الحكم بالإدانة تلقائياً الى عقوبة الإعدام (التي تطبق فوراً أو بعد تأخير). وفي حالات أخرى، قد تختار المحاكم من بين مجموعة من العقوبات.

بعض الأشخاص معفيون من تلقي عقوبة الإعدام وفق قانون حقوق الإنسان العالمي والقانون الإنساني. ومن بين هؤلاء الأشخاص دون سنة 18 عاماً وقت وقوع الجريمة[64] (والذين قد يكون لديهم أطفال) والنساء الحوامل.[65] وكثيراً ما يُعفى أيضاً المصابون بمرض عقلي أو دون حد معين من القدرة الذهنية.[66] وبالإضافة الى ذلك، فإن الميثاق الأفريقي لحقوق ورعاية الطفل يمنع إعدام "أمهات الأطفال الرضع والأطفال الصغار"،[67] رغم أن حدود "السن الصغير" تختلف، ويذكر أنها قد تكون منخفضة الى حد ثلاثة أشهر في مصر والأردن.[68] والأقل وضوحاً في الوقت الحاضر هو كيفية تطبيق هذه الإستثناءات.

من يضمن توفير المعلومات المطلوبة بشأن الحمل أو الطفل الصغير؟ ما هو رد الفعل – لفرض عقوبة مختلفة، تطبيق عقوبة الإعدام (فوراً أو بعد فترة من الوقت) أو إرجاء الإعدام فقط حتى ينتهي حمل المرأة ولا يعود طفلها "صغيراً"؟ كما أنه من غير الواضح أيضاً من البحث حتى الآن، ما هي آثار أساليب التعامل المختلفة هذه على الطفل على المدى القريب والمدى البعيد.

قد تكون هناك جلسات إستماع لتحديد ضروف مخففة: وقد تضم إليها هنا إفادات تتعلق بالتأثير على الأطفال (سواء من قبل الطفل أو مؤيدين آخرين كموظفي الرعاية الإجتماعية). لكن، في بعض الأنظمة القضائية، تُمنع المحاكم من أخذ تأثير عقوبة الإعدام على الأسر بعين الإعتبار، أو تختار عدم النظر فيها بسبب "أنه بغير ذلك فإنها لن تعدم أحداً".[69] وقد تكشف الأدلة التي تقدم بهدف تخفيف الحكم تفاصيل عن تاريخ الصدمة لدى الأسرة: وهذه يمكن أن تكون مهينة أو مزعجة للأطفال (خاصة إذا لم تكن معروفة من قبل)، ولكن يُكشف عنها لأنها قد تحول دون فرض عقوبة الإعدام. ولكن على الطفل والأسرة أن تقبل بتبعات الكشف عن هذه المعلومات – وقد يتغير تفهم الأطفال لأسرهم ومواقف الآخرين تغيراً كبيراً.

ممارسة جيدة ممكنة: تقييم الأثر على الطفل خلال صدورالحكم

لا توجد عقوبة إعدام في جنوب أفريقيا، ولكنها تضع في الإعتبار تأثير العقوبات المحتملة على الأطفال عند الحكم على والد أو والدة. في قضية أس ضد أم في العام 2007، وجدت المحكمة الدستورية أن دستور جنوب أفريقيا ينص على أن أفضل مصلحة للطفل توضع في أعلى اعتبار في القضايا التي تخصهم مما يعني أن على المحاكم التفكير في تأثير مجموعة من العقوبات المحتملة على الأطفال، باستخدام موظف رعاية إجتماعية تعينه المحكمة، وتزن هذا العامل ضمن قضايا أخرى. عندما يكون الوالد أو الوالدة مسجوناً، فإن الدولة مسؤولة عن ضمان حصولهم على مقدم رعاية مناسب بديل (والذي يكون الشريك الآخر). ويساعد هذا التوجه في ضمان حماية حقوق الطفل ورعايته.

الطريقة الأخرى التي قد يشارك فيها الأطفال في مرحلة الحكم هي إذا كانوا ضحايا للجريمة ويدلون بإفادة أثر الضحية أو ما شابه. وقد تكون لهم مشاعر متفاوتة ومتضاربة تجاه والدهم أو والدتهم، فبعض الأطفال قد يستفيد من الكتابة بدلاً من الكلام في الإفادة، مشاركين عن بعد عبر رابط فيديو أو يجعلون شخصاً آخر يقرأ إفادتهم بالنيابة عنهم.[70] وأياً كانت طريقة مشاركة الأطفال، فمن المهم عدم جعلهم يشعرون بأنهم مسؤولون عن إنقاذ والدهم أو والدتهم أو أنهم يحتاجون لقول "الشئ الصحيح"، لأن هذا يمكن أن يقود الى لوم أنفسهم إذا حُكم على الأب أو الأم بالموت.[71]

قد يأتي الضغط لفرض عقوبة الإعدام من الإعلام و/أو الرأي العام ، بالإضافة الى الإدعاء العام. وتجنح القضايا المتعلقة (باحتمال) عقوبة الإعدام الى جذب إهتمام أكبر من قبل وسائل الإعلام، وقد يوصف المتهمون بالشيطنة حتى قبل التوصل الى الحكم. ويمكن لتصنيف كهذا أن يشوه سمعة الطفل ، بغض النظر عن نتيجة المحاكمة (للمزيد عن ذلك، أنظر قسم الوصمة وسلوك العامة) أدناه.

في بعض الأنظمة القضائية، قد تتمكن أسرة الضحية من منع عقوبة الإعدام بالعفو عن المذنب. وفي بعض الدول الإسلامية، قد يتضمن هذا العفو تعويضاً مالياً يسمى دية. وتوجد قوانين مختلفة في الدول الإسلامية المختلفة بشأن دفع الدية وحجم التعويض المالي. مثلاً، في دولة الإمارات العربية المتحدة، تم تخفيف عقوبة الإعدام في سبتمبر/أيلول 2011 بحق[71] عاملاً هندياً مهاجراً أدينوا بقتل مواطن باكستاني، الى السجن لمدة عامين والتي قضوها أساساً في الحبس، مع دفع دية، بعدما وافقت أسرة الضحية على قبول 3.4 مليون درهم إماراتي (ما يعادل نحو مليون دولار أمريكي) وأسقطت مطالبتها بالإعدام. ومن بين الدول الأخرى التي تسمح بالدية هي المملكة العربية السعودية، إيران، العراق، ليبيا، باكستان واليمن. ومن المقبول بشكل عام أن القريب هو الذي يجب أن يقبل الدية كبديل، وهذا ما يمكن أن تكون له تبعات على طفل الضحية إذا كان هو القريب، وخاصة في حالات يكون فيها طفل الضحية هو نفسه طفل المدان. وبشكل مماثل، يمكن أن يكون الأمر مدمراً للأسر التي لا تتمكن من دفع المبلغ المطلوب، حيث تزداد آمالها بإحتمال القدرة على إنقاذ حياة الوالد أو الوالدة ولكنها لا تستطيع تلبية هذا الشرط.[72]

وقد لا يفهم الأطفال (أو أفراد الأسرة الآخرون) ما الذي يحدث بعد فرض عقوبة الإعدام. فبعضهم يفترض أن الوالد أو الوالدة سيموت في السجن بدلاً من أن يُقتل، أو أنه سيُعدم فوراً.[73]، بينما في الواقع قد يعيش لعدة سنوات في إنتظار تنفيذ عقوبة الإعدام، بسبب إجراءات النقض، أو لأن أمر الإعدام لم يتم توقيعه من قبل الوزير أو المسؤول المعني في الحكومة أو أن هناك تعليقاً للإعدام. كما يمكن أيضاً أن يكون الأطفال لا يعلمون السياسات أو الأحكام التي قد تؤثر على احتمال الإعدام، كقرار المحكمة الدستورية الأوغندية في 2009/2006 الذي فرض بأن تُخفف أحكام جميع من ينتظرون تنفيذ الإعدام لأكثر من سنتين، الى السجن لعشرين عاما.[74]

**توصيات**

**يجب أن يؤخذ بعين الإعتبار أثر العقوبات المحتملة (بما فيها عقوبات الإعدام) على أفضل مصلحة للطفل.**

**يجب أن لا تُفرض عقوبات الإعدام أو تنفذ على الجماعات المستثناة وفق القانون الدولي.**

**بعد النطق بالحكم، يجب أن تُقدم للأسر معلومات عن الخيارات المتاحة أمامها (كفرص الإستئناف) وعواقبها المحتملة، وتمكينها من إتخاذ قرارات ما بعد الحكم مبنية على المعرفة.**

# سجن المحكومين بالإعدام

كثيراً ما تكون هناك فترة سجن للمحكومين بالإعدام قبل تنفيذه، والتي يمكن أن تتراوح مدتها بين أيام الى عقود. وبعض القضايا التي يواجهها الأطفال خلال هذا الوقت مشابهة لأطفال سجناء آخرين، ولكن هناك اختلافات مهمة. فهم يفكرون دائماً في ما قد يحدث، وهو ما يمكن أن يكون مرهقاً للغاية وقد يؤدي الى مشاكل تتعلق بالصحة النفسية أو العقلية. وعادة ما تكون شروط زيارة السجناء المحكومين بالإعدام أكثر تشدداً من السجناء الآخرين: في بعض الحالات، لا يتمكن الطفل من لمس والده أو والدته منذ إلقاء القبض.[75] وقد تكون الوصمة أكبر من أسر بقية السجناء، إذا ما علموا بأنهم يزورون شخصاً محكوماً بالإعدام.

عادة ما يوضع السجناء المحكومون بالإعدام تحت ظروف أمنية مشددة. وتميل التقييمات الفردية للمخاطر التي يشكلها السجناء حول ما إذا يتطلب الأمر زيادة قيود عزلهم بالنسبة للمصنفين على أنهم خطرون، ولا توجد آلية لتخفيف القيود عن السجناء الأقل خطراً. ويمكن لظروف محددة، وخاصة العزلة المستمرة، أن تضر بصحة السجين النفسية وقدرته على الأبوة أو الأمومة.[76]

وكثيراً ما تعني ظروف السجن في إنتظارالإعدام السماح بعدد أقل من الزيارات حتى من السجناء المحكومين بالسجن المؤبد: في بلاروسيا، يسمح للسجناء المحكومين بالإعدام بزيارة عائلية قصيرة واحدة فقط (أربع ساعات) في الشهر، طبقاً للمادة 174 من قانون الإجراءات الجنائية. وفي أوغندا، يسمح للسجناء بزيارتين في الأسبوع، لكن العديد من السجناء لا يستقبلون زواراً لأن معظمهم من الريف، والأسرة لا تستطيع تحمل تكاليف السفر لزيارتهم. وفي تونس، قبل الربيع العربي عام 2011، كان السجناء المحكومون بالإعدام محرومين من أي إتصال بأسرهم لأكثر من 15 عاماً (بما فيها الزيارة والرسائل). ولكن بعد الثورة، تم إتخاذ إجراء للإعتراف بحقوق المحكومين بالإعدام في تلقي زيارات من أقاربهم.[77]

عند حدوث الزيارات، يمكن أن تشمل إجراءات أمنية مكثفة، إتصال محدود أو لا يُسمح به مع الأب أو الأم (بدلاً من ذلك رؤيتهم عبر زجاج أو شبكة) وموظفين يمكن أن يكونوا عدوانيين. وبعض الأطفال لا يقومون بالزيارة ، ربما لأنهم لا يريدون (تكرار) المرور بهذه التجارب.[78] أو لأن والدهم أو والدتهم/ مقدم الرعاية لهم لا يرغب باصطحابهم. وقد يجد الآباء أو الأمهات/ مقدمو الرعاية أنفسهم الزيارات صعبة جداً، غير قادرين على التعامل مع توتر الأطفال بعد الزيارات، أو لديهم علاقة سيئة مع الأب أو الأم المسجون ولا يريدون الأتصال بهم. ويعني حد العمر الأدنى للزيارة أن الأطفال في كثير من الأنظمة القضائية لا يستطيعون الزيارة بدون مرافق بالغ، حتى لو كانت لديهم أنفسهم موارد للسفر. وهناك طريقتان ممكنتان لحدوث ذلك وهما السماح للأطفال الأكبر سناً والناضجين بالزيارة بدون مرافق، وإيجاد مرافق بديل يرافق الطفل في الزيارة كموظفي/ متطوعي المنظمات غير الحكومية.[79]

يمكن أن تكون السجون التي تؤوي محكومين بالإعدام مخيفة أكثر وبعيدة أكثر من السجون بشكل عام، مما يعني زيادة وقت وتكاليف الزيارة. وقد يكون الأطفال الذين يسكنون منازل لأطفال السجناء/ أطفال المحكومين بالإعدام، أقرب الى السجن من غيرهم ويتلقون مساعدة في التعامل مع البيروقراطية والجوانب الأخرى للزيارات، حيث أن مؤسسات الرعاية البديلة هذه مصممة لتلبية احتياجات محددة لهذه المجموعة. ولكن، من المهم عدم إفتراض أن كل أطفال المحكومين بالإعدام سيكونون أفضل حالاً في بيئات كهذه: فبينما هناك حاجة حقيقية للرعاية البديلة، فإنها يجب أن تكون في محيط "يلبي، من حيث المبدأ، إحتياجات الطفل في تلك الفترة أفضل تلبية".[80]

ممارسة جيدة ممكنة: الزيارات المدعومة

بعض المنظمات غير الحكومية توفر دعماً للأطفال من أسرة واحدة أو أكثر لزيارة أب أو أم ينتظر الإعدام. ويمكن أن يشمل الدعم توفير المواصلات من وإلى السجن، معلومات مسبقة عن ما هو متوقع (وضمان توفر الوثائق الضرورية للأطفال الزائرين وعدم وجود مواد ممنوعة)، وفرصة السفر مع آخرين في نفس الحالة. ويثمن الأطفال أن يكونوا بصحبة أشخاص يعرفون ويتفهمون الوضع لكي لا يضطروا لإخفاء مشاعرهم ويمكنهم طلب المساعدة إذا أرادوا. كما قد يتمكن موظفو المنظمات غير الحكومية من إشراك سلطات السجن وموظفيه بطريقة غير تصادمية لتسهيل الوصول، ربما من خلال زيارات أطول أو خلق بيئة أو محيط أكثر رفقاً بالأطفال. كما يمكن أن تتجاوز الزيارات المدعومة المشكلة القائمة في بعض الدول وهي عدم قدرة النساء والأطفال على السفر بمفردهم (أنظر أدناه).[81]

يمكن أن يكون العار والوصمة التي تواجه الأسر بشأن زيارة والد أو والدة مسجون أكبر في حالة عقوبة الإعدام، وهناك وصمة في بعض الدول تجاه النساء والأطفال الذين يسافرون الى السجن لوحدهم – أحياناً قد يصعب تجنب ذلك إذا كان الوالد مسجوناً. كما يمكن أن تأتي الوصمة من آخرين داخل السجن: عندما يتلقى المحكومون بالإعدام وبقية السجناء الزيارات سوية، فقد يتم جلب المحكومين بالإعدام في وقت مختلف و/ أو يرتدون بدلات بلون مختلف عن بقية السجناء، لتسهيل تمييزهم. وكبديل، قد يُعطى أفراد الأسرة شارة محددة أو علامة أخرى تميزهم كزوار لشخص محكوم بالإعدام. وقد تؤدي هذه الأشكال المختلفة للوصمة الى أن يتوقف الأطفال، أو مرافقوهم الكبار، عن الزيارة.[82]

هناك عامل كبير يؤثر على إستمتاع الأطفال بالزيارات وهو سلوك موظفي السجن.[83] فهناك تقارير عن حراس متعاطفين، يبعدون نظرهم للسماح للأسرة بالعناق عندما يكون الإتصال ممنوعاً، بالإضافة الى أسر كان عليها الإنتظار لوقت طويل قبل رؤية الأب أو الأم، أو حتى دفع رشاوى، بسبب العلاقة السيئة مع الحراس. ويمكن لتغيير الظروف الهيكلية والتكنولوجية والأمنية في السجن أن تخفف الإتصال بين الموظفين والسجناء، مما يزيد من صعوبة بناء علاقة ويوفر فرصاً أقل للحراس لإظهار عطفهم. وفي مستوى أعلى، يمكن لحكام ومشرفي السجون التقدميين والمنكفئين أن يؤثروا على السلوك في السجن كله.[84]

وهناك ظروف سجن معينة وجد أنها تتناقض مع معايير حقوق الإنسان، في الأنظمة الأوروبية والأمريكية. من بينها: "سجن الشخص في سجن مكتظ، بدون تهوية أو ضوء طبيعي، بدون سرير يرتاح عليه أو ظروف نظافة كافية، لوحده أو في معزل عن العالم الخارجي، أو في قيود غير مناسبة في نظام الزيارات.. وفي مناسبات أخرى، أشارت محكمة (حقوق الإنسان) ل(الولايات الأمريكية) الى أن القيود غير المناسبة في أنظمة الزيارات قد تشكل إنتهاكاً للحق في المعاملة الإنسانية".[85]

وإتضح من أبحاث قائمة عن أطفال السجناء[86] بشكل عام أنه من المفيد بشكل عام للطفل أن يحافظ على علاقة مع الأب أو الأم المسجون. ويمكن للسجناء أن يصبحوا آباءً أو أمهات جيدين وقدوة، حتى لو لم يكونوا كذلك قبل سجنهم. ولكن، هناك إختلافات مع الأب أو الأم المحكوم بالإعدام. فقد يتباطأ تطور العلاقة بين الأب أو الأم مع الطفل أو يتوقف. فالحكم بالإعدام يشكل بداية مرحلة حزن لدى الطفل يمكن أن تستمر لسنوات ويمكن أن تكون منفردة في تعقيدها إذا صدرت أعداد كبيرة من مذكرات الإعدام والإستئنافات الناجحة لوقف تنفيذ الإعدام. وعندما يلتقي الأطفال والوالدان، فقد يركز كلاهما على الفترات الإيجابية القصيرة التي يقضيانها معاً، ليحمي كل منهما الآخر ولا يجعله حزيناً. وقد يعاني الأطفال من صعوبة إبلاغ الأب أو الأم بالأوقات السعيدة، لأنهم يشعرون بالذنب من كونهم سعداء فيما الأب أوالأم ينتظر الإعدام (وهذا الذنب يفرضه الأب أو الأم أحياناً). وإذا كانت هناك إمكانية في أن يؤدي السلوك الجيد في السجن الى تحسين الظروف أو تخفيف العقوبة ، فقد يعني هذا أن لا يقوم السجين بإبلاغ الطفل أو الأسرة عن المصاعب في السجن، بما فيها المعاملة السيئة أو الإساءة التي يتعرض لها من الموظفين أو من السجناء الآخرين. بعض الولايات لا تعدم السجناء حالياً (سواء بسبب التأجيل أو لأسباب أخرى) ولكنها لا تزال تحكم على الناس بالإعدام و/أو أنها لا تخفف عقوبات الإعدام. ويخلق هذا قلقاً إضافياً للأسرة إذ يمكن أن تستأنف الولاية الإعدامات في أي وقت.[87]

وكما هو الحال مع أطفال السجناء بشكل عام، فإن الإتصال الهاتفي (حيثما وجد) أكثر كلفة بكثير من المكالمات داخل المجتمع، وقد يُسمح به فقط في أوقات محددة (وبذلك يحد من قدرة الأسرة على الخروج من المنزل في تلك الأوقات) وقد يكون محدوداً بأرقام أرضية بدلاً من أرقام الهواتف الجوالة. وفي بعض الأنظمة القضائية، لا يوجد إتصال هاتفي بين من ينتظرون تنفيذ الحكم بالإعدام وبين أسرهم.88

**توصيات**

**يجب أن يتم دعم كافة الأطفال (بغض النظر عن محيط رعايتهم) لزيارة أب أو أم ينتظر تنفيذ الإعدام، شرط أن يكون هذا في أفضل مصلحة للطفل.**

**يجب أن يتلقى الموظفون التدريب على كيفية التجاوب المناسب والتعامل المناسب مع الأطفال الذين يزورون والداً أو والدةً محكوماً بالإعدام.**

**يجب وقف تحديد أو وصم النشاطات ، كإدخال زوار المحكومين بالإعدام الى غرف الزيارات المشتركة بشكل منفصل أو جعل الأسر ترتدي شارات تعريفية.**

## الوصمة ونظرة العامة

عندما سرنا في المحكمة، نظر إلينا الناس نظرات قذرة، لمجرد أننا أبناء أبينا. تتساءل، مالذي فعلناه نحن كأطفال لنستحق هذا؟

ميستي، إبنة والد محكوم بالإعدام.[89]

كثيراً ما ينظر العامة نظرة سلبية الى الأشخاص المحكومين بالإعدام. وكثيراً ما يوصم أطفالهم ومقدمو الرعاية لهم لعلاقتهم بهم، وقد تستمر هذه الوصمة حتى بعد الإعدام، حيث يُعرف الأطفال بآبائهم أو أمهاتهم المعدومين.[90]

وقد تكون الوصمة بسبب الجريمة أو بسبب العقوبة. وتوصم بعض الجرائم بشكل خاص: وحسب البلد فقد تشمل هذه القتل، الإعتداء الجنسي على الأطفال، الكفر، الخيانة الزوجية أو الإرهاب.[91] ويمكن أن تأتي الوصمة من المجتمع بشكل عام، أو من مجموعات محددة: في بعض الأنظمة القضائية، تستخدم أكثر الكلمات تطرفاً ووصماً بالشيطنة من قبل الإدعاء العام كطريقة لتحقير إنسانية المشتبه فيه وتشجيع تطبيق عقوبة الإعدام.[92] وقد تأتي السلوكيات السلبية حتى من أسر أخرى لمحكومين بالإعدام، حيث قد يعتبر الكبار بشكل خاص أسرهم أسراً محترمة ولكن آخرين يرونها "مجرمين" لا يوثق بهم.[93] وفي بعض الحالات، يمكن أن تؤدي مشاعر المجتمع تجاه الجريمة (المزعومة) في عدالة الغوغاء أو إنتقام أفراد من المذنب (المزعوم) أو أسرته. ويمكن أن يكون هذا مرتبطاً بشكوك أو ادعاءات بأن الأسرة متورطة في أنشطة وصم أخرى ، كالسحر.[94] وقد يكون عداء المجتمع كبيراً الى الحد الذي تختبئ فيه الأسر أو تنتقل الى منطقة أخرى لا يعرفهم فيها أحد. ويتعلم الأطفال عزل أنفسهم وعدم التحدث عن الحالة، حتى إنكارها إذا ما سُئلوا. ويمكن لهذه الرقابة الذاتية أن تستمر لسنوات بعد الإعدام، مع احتمال أن تصبح موضوعاً محرماً طوال الحياة يتم إخفاؤه حتى على الشركاء الحميمين.[95]

وقد لا يتلقى الأطفال الدعم الذي يمكن أن يكون مفيداً لهم، إما لأنهم لا يطلبونه (بسبب العداء الفعلي أو المتصور تجاه وضعهم) أو لأنه غير متوفر. ومتى توفرت أنظمة دعم أسر ضحايا الجرائم، فإنها بشكل عام لا تمتد لتشمل أسرة المذنب، التي لا يُنظر إليها كضحية. وقد يمتد هذا التباين ليشمل المعلومات: وهناك حالات تم فيها إبلاغ أسرة ضحية جريمة القتل بموعد الإعدام ولكن دون أن تُبلغ أسرة المدان.[96]

المدارس، التي وجدت البحوث القائمة أن لها تأثيراً كبيراً على حياة ورعاية أطفال السجناء[97] ، يمكن أن تكون مصدراً لوصم أو دعم أطفال المحكومين بالإعدام. وهناك تقارير تفيد بقلق سلطات المدارس من

تسبب أطفال المحكومين بالإعدام في شجارات نتيجة إجبارهم على ترك المدرسة، وقد يساعد تزويد طاقم المدرسة بمعلومات عن الوضع واحتياجات هؤلاء الطلاب على مواجهة هذه السلوكيات وتمكين طاقم المدرسة من تقديم دعم أفضل.[98]

ممارسة جيدة ممكنة: حزم دروس للمدارس

تم إنتاج حزم دروس ومواد تدريب للمعلمين لمساعدة المعلمين والطلاب على التفكير بشأن مواضيع أطفال السجناء وأطفال المحكومين بالإعدام. ويمكن أن تكون هذه المواد مفيدة حتى لو لم يكن هناك أطفال متضررون معروفون في الفصل، حيث قد يكشف الأطفال الأمر للمعلم بعد الدرس فقط. وهي تساعد في توعية الأطفال والمعلمين بالوضع، بما فيها حقيقة أن الشخص قد يكون ارتكب خطأ ولكن هذا لا يعني بالضرورة إعتباره شخصاً سيئاً.[99]

ردود الفعل ليست عدوانية فقط تجاه المذنب وأسرته. وليست كل المجتمعات تؤيد عقوبة الإعدام – فالمعارضة قوية بشكل خاص في المناطق التي ألغت عقوبة الإعدام أو عندما يكون الأب أو الأم يحاكم ويعاقب في الخارج. وفي حالات كهذه، قد تكون القضايا المحيطة بالوصمة ودعم الطفل (والأسرة) مختلفة جداً عن المنطقة التي تكون فيها عقوبة الإعدام شائعة أو تعد "طبيعية". وإذا كان الأب أو الأم منخرطاً في نشاط سياسي أو ديني بالنيابة عن جالية تشعر بأنها مهمشة، فإنهم (وأطفالهم) قد يكونون محط حفاوة وينظر إليهم على أنهم "أبطال".[100] وفي المجتمعات التي يكثر فيها الحكم على أفرادها بالموت أو الإعدام، كالأمريكيين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة، فإن عقوبة الإعدام يمكن أن ينظر إليها على أنها غير عادلة ولذا فإن المحكومين بها يعتبرون ضحايا وليسوا أوغاداً.[101] ويمكن للحكم على أب أو أم بالإعدام أن يجعل الأطفال يحظون بشعبية، "ولكن بالطريقة الخطأ" – وهناك احتمال بأن يرتكب الأطفال أنفسهم جرائم.[102]

بعض الأطفال والأسر ترد على الوصمة برفضها، التحدث عن وضعها، وإفهام الآخرين بالأثر الذي تتركه عقوبات الإعدام والإعدامات على أسر المذنبين، وخوض الحملات علناً لمناهضة عقوبة الإعدام. كما أنها قد تحصل على دعم أيضاً من الجماعات المناهضة لعقوبة الإعدام، حيث لايوصمهم الناس وقد يوفرون مساعدة عملية لقضية والدهم أو والدتهم.[103]

ويعتقد بأن للإعلام تأثير رئيسي على نظرة العامة واللهجة المستخدمة في حالة عقوبة الإعدام. فاستخدام لغة الشيطنة (لكل من المشتبه فيه/المذنب وللجريمة) والتقارير المثيرة والتي تنتهك الخصوصية يمكن أن تخلق أو تزيد من عداء العامة. ويمكن لتصوير المحكوم عليهم بالإعدام والإعدامات في وسائل الإعلام غير الأخبار (وخاصة في البرامج التلفزيونية والأفلام) أن يعيد صدمة الأسر. في الأفلام، غالباً ما يُعدم الأشخاص السيئون فقط: وقد يربك هذا الأطفال الصغار بشكل خاص. ويوصي الخبراء بأن لا تشجع المنظمات غير الحكومية وغيرها إستخدام لغة تحقير البشر وتدعم الوصف غير المثير للأحداث والشهادات.[104]

وقد تكون هذه الجهود مهمة بشكل خاص في وسائل الإعلام الألكترونية ووسائل التواصل الإجتماعي، حيث يتزايد حصول الأطفال والشباب على الأخبار منها وحيث يمكن أن يؤدي إخفاء الهوية الى قسوة وخشونة أكبر مما يحدث في غيرها. وبشكل مشابه، فإن القواعد المتعلقة بما يمكن ذكره في حالات تتعلق بأطفال محكومين بالإعدام أو أعدموا، قد تساعد، سواء كانت قواعد تنظيم ذاتي، إرشاد من جهة خارجية أو دولية كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، أو بنود إجبارية (مشابهة للقيود التي تفرضها بعض الدول على التقارير المتعلقة بحالات الأطفال المذنبين).[105]

وقد تساعد وسائل الإعلام أطفال المحكومين بالإعدام بجعل أصواتهم مسموعة. وقد يحدث هذا أكثر في المرحلة الأخيرة التي تسبق الإعدام وإمتلاك الأطفال قدرة سرد قصصهم قد يمنحهم تمكيناً وشفاءً. وبينما يمكن أن يعطي الجهر أحياناً دفعة لقضية معينة لعضو في الأسرة أو يغير النظرة تجاه عقوبة الإعدام بشكل عام، فإنه يمكن أيضاً أن يكون مزعجاً للأسرة (مثلاً، إذا تم الكشف علناً عن معلومات بشأن عملية إعدام خرقاء).[106]

**توصيات**

**جعل الرأي العام حساساً تجاه أثر عقوبة إعدام الوالد أو الوالدة على الأطفال بتقديم معلومات عن الوضع العام.**

**توفير إرشاد متخصص للمدارس، وسائل الإعلام وغيرها من المجموعات التي من المحتمل أن تتفاعل مع أو تؤثر في حياة هؤلاء الأطفال.**

## ماذا تخبر الأطفال

إذا، متى وبماذا يُخبر الأطفال بشأن والدهم أو والدتهم المحكوم بالإعدام هي قضية تناقش كثيراً. وبينما تتطلب شخصية وظروف كل طفل رد فعل مختلف، فإن البحوث القائمة بشأن أطفال السجناء بشكل عام إستنتجت الى أنه من الأفضل إبلاغ الطفل بالحقيقة، بطريقة تناسب عمره، وأن الكذب عليهم لا يساعد جوهرياً.[107] وهناك شعور بأن إبلاغ الأطفال بطريقة مدروسة وفي بيئة داعمة هو أفضل من أن يسمعوا من وسائل الإعلام، أقرانهم أو جيرانهم، ويمكن لهذه الفرصة أيضاً أن تُستغل للبحث مع الأطفال في اللغة المتعلقة بعقوبة الإعدام – بما في ذلك الألقاب القبيحة التي قد ينادون بها. وفي بعض الأحيان قد يرغب الأب أو الأم/ مقدم الرعاية في قول شئ لا يرغب فيه الآخر، مما يمكن أن يفاقم التوتر داخل الأسر. ومن المهم عدم إعطاء الأطفال ضمانات مؤكدة قد لا تكون صحيحة (إما بأن والدهم أو والدتهم سيموت بالتأكيد أو أنه سيعود الى المنزل بالتأكيد).[108]

وحتى بعد إبلاغهم بحالة والديهم، فإن الأطفال قد يستمرون في تلقي معلومات متناقضة، من مصادر متعددة. قد يكذب الوالد السجين ليبدو أفضل حالاً، بينما قد يقول أشخاص ذوو سلطة، كالرهبان، كلاماً مؤكداً يتبين لاحقاً بأنه غير صحيح، مثل "أخبرني الله أن والدك سيطلق سراحه". قد يكون الأطفال ضعفاء تجاه الجماعات الدينية التي تعطي رسائل سهلة وجذابة، وهي تبشر أو تستغل حزن الناس وضعفهم.[109]

ومن الضروري أيضاً ضمان عدم سوء فهم الأطفال للوضع – فهناك حالات أُبلغ فيها الأطفال بالحقيقة بطريقة أساءوا تفسيرها (في إحدى الحالات إعتقدوا أن والدهم أو والدتهم ذهب للدراسة)، وأخرى إفترض فيها الأطفال أن الأب أو الأم قد مات منذ فرض عقوبة الإعدام عليه، بينما هو يعيش لعدة سنوات في إنتظار تنفيذ الإعدام. ويمكن لسوء الفهم هذا أن يؤدي الى توتر العلاقة بين الأب أو الأم والطفل ويجب إعادة بنائها (أو بناؤها من الصفر، في حالة الأطفال الصغار)، إما عندما يكون الوالد أو الوالدة لايزال في السجن أو بعد إطلاق سراحه إذا تم العفو عنه أو تخفيف عقوبته.[110]

وبينما هناك إتفاق عام بين المشاركين على أن عمر الطفل ونضجه هما عاملان ذوا صلة عند التفكير في ما يُخبر به الأطفال، فإن تفاصيل ما يقال لأطفال في أعمار مختلفة، غير واضح. وكثيراً ما تكون المطبوعات المناسبة للأطفال والتي تشرح الوضع للأطفال (وأسرهم) مفيدة، ويمكن إعداد مطبوعات لمختلف الأعمار وبمختلف اللغات. ويعتبر الخبراء أن إبلاغ الطفل بالتفاصيل الصورية للجريمة غير ملائم، وفي نظام تتوفر فيه إستئنافات على عدة مستويات وعدة تواريخ إعدام، فقد لا يساعد هذا الأطفال في معرفة كل التفاصيل فيمرون بمشاعر الصعود والهبوط المرتبطة بها. ويشعر الخبراء أن تفاصيل الإعدام يجب أن لا تُذكر وقت وقوعه، ولكن إذا سأل الطفل فيجب الرد على أسئلته بصراحة.[111]

ممارسة جيدة ممكنة: موارد لشرح القضايا

تم إعداد كتب مصورة، روايات، مواد من الإنترنت وغيرها من الموارد لتشرح لأطفال السجناء بشكل عام ما يحدث لآبائهم أو أمهاتهم. وقد ثبت أنها تساعد في شرح ما يحدث وتوفر شعوراً بأنهم ليسوا وحيدين في المرور بهذه التجربة. ومن المفيد أن تكون هناك موارد محددة لأطفال المحكومين بالإعدام، بما في ذلك معلومات عن أين يمكن للأطفال أنفسهم البحث عن أنواع مختلفة من المساعدة.

**توصيات**

**يجب أن يُخبر الأطفال عن وضع آبائهم أو أمهاتهم بطريقة مخطط لها ومناسبة لعمرهم.**

**يجب أن لا يُخبر الأطفال بأن شيئاً سيحدث بالتأكيد بينما هو غير مؤكد.**

# مقدمو الرعاية والرعاية البديلة

قد يغير أطفال المحكومين بالإعدام مقدمي الرعاية لهم في مرحلة أو أكثر خلال أو بعد القبض على الوالد أو الوالدة، محاكمته، سجنه وإعدامه. وقد يمرون بنفس المكان أو الأماكن السابقة ، ولكن مع أشخاص آخرين يقدمون الرعاية لهم، أو قد يغيرون منزلهم أيضاً. وكما الحال مع أطفال السجناء الآخرين، فإن مقدم الرعاية (أياً كان) هو شخص رئيسي في حياة الأطفال ويمكن أن يكون مصدراً مهماً للدعم. ويمر أطفال المحكومين بالإعدام أو المعدومين بقضايا مشابهة لتلك التي يمر بها أطفال لا تتوفر لهم رعاية الوالدين، رغم أن وضعهم ووضع آبائهم أو أمهاتهم يعني أن بعض هذه القضايا قد تكون أكثر صعوبة أو أكثر شدة. وأحد الإختلافات الرئيسية تتعلق بالأيتام، ويعود هذا بشكل جزئي الى إجراءات الدولة في إعدام واحد أو أكثر من الوالدين. ولكن، في بعض الأنظمة القضائية، لا يتلقى الأطفال الذين يصبحون أيتاماً بهذه الطريقة مساعدة من الدولة، رغم أنهم لم يرتكبوا جرماً أنفسهم.[112]

وفي كافة الحالات التي تتعلق بالرعاية البديلة، يجب الرجوع إلى توجيهات الأمم المتحدة للرعاية البديلة للأطفال.[113]

وكما هو الحال مع أطفال سجناء آخرين، فكثيراً ما يكون الأجداد أول من يتدخل لرعاية الأطفال، يتبعهم أفراد آخرون من الأسرة وبعدها رعاية التبني أو رعاية المؤسسة الإجتماعية. وقد يشعر الأطفال بتضارب الولاءات بين حبهم للأب أو الأم المعدوم وحبهم لمقدمي الرعاية لهم: ومن الضروري طمأنة الأطفال بأنه من المقبول أن يحبوهما معاً.[114] ومن المحتمل أن يستفيد كافة مقدمي الرعاية من المعلومات المتعلقة بالإحتياجات المحددة لهؤلاء الأطفال، بالإضافة الى الدعم المالي وغيره من الدولة، والتي تقع على عاتقها مسؤولية تجاه الأطفال الذين تحرمهم من رعاية والديهم وفق البند 20 من ميثاق حقوق الطفل.[115]

وبينما يكون بعضهم في مؤسسات مخصصة لمختلف الأطفال، يعيش آخرون من أطفال المحكومين بالإعدام أو الذين تم إعدامهم في مؤسسات مع أطفال آخرين في نفس حالتهم. ويمكن أن تشكل هذه بيئة أكثر دعماً، من حيث سلوك الأطفال الآخرين (وخاصة ، عدم اضطرارهم لإخفاء أو شرح أو تبرير حالتهم) ومن حيث وعي العاملين ودعمهم. وقد يحتاج أطفال المحكومين بالأعدام أو الذين أعدموا الى احتياجات رعاية مختلفة أو إضافية مقارنة بأطفال آخرين، وقد لا يعترف كافة مقدمي الرعاية بها. وإيواء الأطفال بالقرب من السجن يمكن أن يجعلهم قادرين على الزيارة بأنفسهم بسهولة أكبر (بخفض الوقت والمسافة والكلفة)، فيما سيكون مقدمو الرعاية ممن لديهم خبرة مع العديد من أطفال المحكومين بالإعدام، قادرين على توفير المعلومات للتعامل مع بيروقراطية السجن. إحدى المنظمات غير الحكومية ، وهي منظمة دموع الصباح الدولية، والتي ترعى أطفال السجناء بمن فيهم المحكومين بالإعدام أو المعدومين، وضعت حداً أدنى من المعايير والبروتوكولات الخاصة بمعاملة أطفال السجناء عند رعايتهم. ومن المفيد أن تكون مشتركة وأن يُسأل الآخرون ما إذا كانت لديهم أيضاً معايير وبروتوكولات تتيح نقاشات مهنية مستفيضة عن هذه القضايا.[116]

وقد لا يقبل مقدمو الرعاية البديلون، بمن فيهم أفراد آخرون من الأسرة، بأخذ الأطفال. وقد يعود ذلك لأنهم غير قادرين على ذلك، بسبب التكاليف الإضافية للإنفاق على الأطفال، عدم وجود السكن وما شابه. أو ربما لأنهم لايرغبون ، أو بسبب الوصمة أو القلق من أن يصيب الأطفال أطفالاً آخرين ب"العدوى"، أو لأنها تجعل مقدمي الرعاية هدفاً لهجمات إنتقامية من قبل المتضررين بالجريمة، أو بسبب مخاوف من أن يجلب الأطفال العار أو سوء الحظ أو "اللعنة". وقد يقبل مقدمو الرعاية البديلون أحياناً بأخذ الأطفال بسبب المنافع التي يجلبها الأطفال كعمال منزليين أو عبيد منزليين، أو أملاً في الحصول على إرث أو تزويجهم لتحقيق منافع مالية. ولكن، بدون مقدم رعاية يقبل بهم، فإن أطفال المحكومين بالإعدام أو المعدومين، يتوجب عليهم رعاية أنفسهم بأنفسهم، وهذا كثيراً ما يعني موقفاً ضعيفاً من الحياة في الشوارع. في بعض الولايات، يصبح الأطفال، وخصوصاً الفتيات، عرضة لخطر أكبر في أن يصبحن أنفسهن ضحايا للجريمة، وخاصة الإغتصاب، الى جانب الأمراض التناسلية وغيرها من أشكال الإستغلال.[117]

إذا وجد أحد الوالدين الناجي (وغالباً ما تكون الأم نظراً الى أن عدد الرجال المحكومين بالإعدام أكبر من عدد النساء) شريكاً جديداً، فيمكن أن يؤثر ذلك على الأطفال. فقد يكونون قادرين على أن يوفروا مصدراً إضافياً لدعم الأطفال ويكونون تعويضاً أو إضافة كأب/أم. وعلى العكس من ذلك، قد يرفض الشريك الجديد الأطفال أو لا يرغب بأن يزور الأطفال الأب أو الأم المحكوم بالإعدام. وفي بعض الحالات، التي كثيراً ما تعاني الفقر المدقع وحيث يكون الشريك الذي يجلب الدخل مهماً لاستمرار الحياة، فقد تتخلى الأم عن أطفالها لتجعل نفسها أكثر جذباً للشركاء المحتملين.[118]

**توصيات**

**في كافة الحالات التي تتعلق بالرعاية البديلة، يجب الرجوع إلى توجيهات الأمم المتحدة للرعاية البديلة للأطفال.**

**يجب أن يمنح مقدمو الرعاية البديلون المعلومات والدعم المالي والعملي لتمكينهم من دعم الأطفال على أكمل وجه.**

## الآباء أو الأمهات الذين تتم تبرئتهم

أحياناً، يتم إطلاق سراح أب أو أم محكوم بالإعدام بدلاً من إعدامه. وقد يكون ذلك بسبب ثبوت براءته نتيجة الإستئناف، أو لشموله بعفو، أو تخفيف عقوبته وتم إطلاق سراحه (فوراً أو بعد قضاء فترة في

السجن). وعادة ما يقابل تغير وضع الأب أو الأم، سواء "العادي" أو السجن أو الإفراج، بالترحيب ولكن يمكن أن يكون أمراً يصعب جداً التأقلم معه.

وقد يتوجب على أطفال المحكومين بالإعدام التعامل مع أحد أو كلا تغيرين محتملين: تخفيف الحكم من الإعدام الى السجن، وإطلاق سراح الأب أو الأم من السجن. التخفيف يعني أن كلاً من الأطفال والوالد أو الوالدة، بعد فترة ارتياح أن الوالد أو الوالدة لن يعدم، عليهم التعود على واقع نظام السجن (ربما مدى الحياة) والتخطيط لكيفية بناء علاقة خلف القضبان. وقد يتوجب على الوالد أو الوالدة السجين والأطفال التعود على خفض الدعم الخارجي مقارنة بانتظار تنفيذ الإعدام (حيث قد تساعدهم حملات مناهضة الإعدام)، رغم أن قواعد الزيارة و الإتصال قد تكون مخففة أكثر من المحكومين بالاعدام.

وكما هو الحال مع أطفال بقية السجناء، يمكن أن تكون هناك مصاعب عملية وعاطفية بعد الإفراج. ولبعض الأطفال، ستكون هذه المرة الأولى التي يستطيع الأب أو الأم المفرج عنه رعايتهم، وقد لا يكون هذا سهلاً. فقد يكون الإتصال قد توقف خلال فترة السجن لأنه كان صعباً جداً من الناحية العاطفية على الطفل أو الأب أو الأم السجين أو مقدم الرعاية لكي يستمر فيه، مما يعني أن العلاقة تحتاج الى إعادة بناء من الصفر. وقد تنبع توترات أخرى إذا حاول الأب أو الأم العائد لعب أدوار في الأسرة لم يتعود عليها الأطفال ويقاومونها، أو أن شخصاً آخر يقوم بها (كالشريك الجديد للأب أو الأم). وبشكل خاص قد يجد الوالد أو الوالدة صعوبة في العثور على عمل وسكن (قد تزيد الوصمة المحيطة بالجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام من الصعوبة أكثر من تلك التي يواجهها السجناء السابقون بشكل عام). القضايا المتعلقة بالطابع المؤسساتي، حيث يصبح الأشخاص غير قادرين على العمل جيداً في المجتمع بعدما تعودوا على بيئة السجن الخاضعة للسيطرة، هي مشتركة بين بقية السجناء المفرج عنهم، رغم أنها تكون أكثر حدة نظراً لزيادة الأمن والعزلة في حالات المحكومين بالإعدام مقارنة بالسجناء بشكل عام. ولكن العديد من هذه السيناريوهات غير معروف نظراً لوجود معلومات قليلة نسبياً عن هذه المجموعة، حتى عند مقارنتها بالسجناء المحكومين بالإعدام بشكل عام: وهناك حاجة لمزيد من البحث ومزيد من الدعم لهذه المجموعة.[119]

# الجزء الثالث

# قضايا فريدة تتعلق بأطفال الآباء أو الأمهات المحكومين

## بالإعدام الإبلاغ بالإعدام وآخر الزيارات

معظم الأنظمة القضائية تبلغ السجناء (وفي أحيان كثيرة أسرهم ومحاميهم) مسبقاً بموعد الإعدام. وقد يُسمح للأسر بزيارة أو أكثر قبل الإعدام، أحياناً، مع تخفيف رسمي أو غير رسمي لقيود الزيارة لإتاحة زيارات أطول وأكثر، أو السماح بالإتصال بين أعضاء الأسرة وهو ما كان ممنوعاً من قبل.

إبلاغ الطفل بموعد الإعدام والسماح بزيارة أخيرة - يفضل أن تشمل الإتصال – مهم جداً. إنه إدراك لطبيعة الوداع التي لا يمكن إصلاحها ويتيح للأطفال والوالدين فرصة التوديع. قول كلمة الوداع للمرة الأخيرة ثم المغادرة يمكن أن يكون، بديهياً، صعباً للغاية من الناحية العاطفية، ولذا فمن المهم ضمان وجود شخص مسؤول عن إبلاغ الأطفال (وأفراد الأسرة الآخرين) بوقت كاف، وتوفير معلومات عملية عن الزيارات الأخيرة. وكما في زيارات أخرى، قد يحتاج الأطفال الى السفر لمسافات طويلة ولذا فهم يحتاجون للتغيب عن العمل أو المدرسة، و(عادة ما) يحتاجون لشخص بالغ لمرافقتهم.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الإعدام بدون إبلاغ،[120] أو تقديم وقت وتاريخ الإعدام حيث لا تكون هناك إمكانية لزيارات أخيرة أو لا يمكن للزيارات المخطط لها أن تتم،[121] أو إلغاء الزيارة الأخيرة لأسباب عقابية[122]، يضيف الى الإحساس بالضيم، والى الطبيعة العالقة للفراق وما يتبعها من صعوبة في معالجة الأسى الناجم عن خسارة والد. الإعدام بدون إبلاغ يمكن أيضاً أن يترك الطفل يعتقد بأن الوالد لايزال على قيد الحياة. وتفاقم السرية المحيطة بالسجن إنتظاراً للإعدام والإعدام المطبق في بعض الولايات، من تجربة الطفل الطبيعية في الخسارة الغامضة والحزن والحرمان الذي ليس له حل (تم وصفه في قسم الإعدام، أدناه).

وبالإضافة الى الزيارات، يمكن للوالد أو الوالدة المقرر إعدامه أن يفعل أشياء أخرى للأطفال. بعضهم ترك كتابات أو تسجيلات صوتية أو بالفيديو، يمكن أن تكون (مثلاً) آخر رسالة، أو بطاقة أو رسالة لأعياد الميلاد (بعضها عديدة لعدة أعياد ميلاد)، أو دفتر يتضمن مذكرات أو نصائح عن الحياة، مما يمنح الأطفال شيئاً يمكن أن يشاهدوه أو يسمعوه أو يعيدوا قراءته عندما يريدون تذكير أنفسهم بوالدهم أو والدتهم، أو عندما يشعرون بالحزن.[123]

**توصيات**

**يجب أن يتم إبلاغ الأطفال والإسر بالتنفيذ المقبل لإعدام الأب أو الأم والسماح لهم بزيارة واحدة أو أكثر.**

**يجب أن لا يتم إلغاء الزيارات الأخيرة لأسباب تأديبية أو منعها بسبب تقديم تاريخ أو وقت تنفيذ الإعدام.**

## الإعدام

.. في الطريق الى *[*السجن*]* تحدثنا مع أبي بالهاتف وكان يمزح طوال الوقت. يصعب فهم حقيقة أنه بعد ساعة ونصف من الآن لن يعود يتحدث.
ميستي، إبنة والد محكوم بالإعدام[124]

بخلاف أي عقوبة جنائية أخرى، فإن عقوبة الإعدام بطبيعتها تقطع الى غير رجعة علاقة الوالد بالطفل.[125] يواجه الطفل أولاً التهديد، بعدها التطبيق الفعلي، لخسارة الوالد الى الموت العنيف الذي تنفذه أجهزة الدولة. وحقيقة أن الإعدام هو عمل مقصود ومخطط له، وتعتمده الدولة، يجعل الإعدام مختلفاً عن أي تجربة موت أخرى بالنسبة للأطفال.

قد تجرى الإعدامات علناً (حيث يمكن لأي شخص أن يشاهدها)، أو غير علنية (حيث يشاهدها فقط عدد محدود من الأشخاص) أو سرية (حيث تُخفى أو تُنكر حقيقة وتفاصيل الإعدام). وقد تتم باستخدام عدد من الأساليب المختلفة. وتتوفر معلومات قليلة عن التأثير المتباين لمختلف أنواع الإعدام على الأطفال.

في بعض الأنظمة القضائية، لا يشهد الأطفال الصغار عمليات الإعدام، إما لأن القوانين تمنع ذلك أو لأن والديهم/مقدمي الرعاية لهم يقررون عدم الحضور. وبالنسبة للأطفال الذين يصبحون بالغين عندما يحين وقت الإعدام (وكذلك أفراد الأسرة البالغين الآخرين)، فإن قرار حضور الإعدام من عدمه هو قرار صعب. فقد يؤدي عدم الحضور الى إحساس بالإبتعاد عن التجربة و/أو التخلي عن الوالد أو الوالدة في لحظاته الأخيرة. ويمكن أن يعني الحضور، الى جانب التوتر الحاد الذي تسببه مشاهدة الإعدام، التعامل مع الضروف المحيطة. وقد تشمل هذه تجمعاً عدائياً خارج السجن، واحتفالات وربما احتمال بيانات عامة أو مؤتمرات صحفية من قبل ضحايا المذنب (و/أو أسرته). وحتى وجود ناشطين مناهضين لعقوبة الإعدام خارج السجن قد يكون غير مرغوب فيه أوغامراً. وإذا تناولت وسائل الإعلام عملية الإعدام، فقد يتعرض الأطفال (مجدداً) الى تقارير عامة عن الجريمة ، وكذلك تقارير سلبية عن الأسرة.[126]

هناك دراسة عن الأطفال (لا علاقة لها بالمذنب) الذين شهدوا إعداماً عاماً. في 2002، ذُكر أن نحو 250 طفل محلي، تتراوح أعمارهم بين 7-11 عاماً، شاهدوا عملية شنق عامة في مدينة أصفهان الإيرانية. وتم تحديدهم لاحقاً ودعوتهم للمشاركة في دراسة عن إضطراب إجهاد ما بعد الصدمة.[127] وشارك فيه مئتان (إنخفاض العدد هو بسبب الحاجة الى موافقة الوالدين/مقدمي الرعاية، وتم استثناء الأطفال الذين تعرضوا لصدمات حادة أخرى خلال السنة الماضية واحتاجوا للإتصال بخدمات الرعاية العقلية). وقد أجرى طبيب نفساني مقابلات سريرية نفسية مع كل طفل ووالديه/ والديها وأعد قائمة بالأعراض المعتادة لإضطراب إجهاد ما بعد الصدمة[128] من أجل تشخيص تكرار أعراض الإضطراب. وبعد ثلاثة أشهر من مشاهدة الإعدام، ظهر على 104 من الأطفال المئتين (52%) على الأقل واحد من أعراض الإجهاد، فيما "عانى 88 من تكرار التجربة، 24 تفاديها و26 عانوا من التيقظ المفرط".[129] وتم تشخيص أربعة وعشرين (12%) من الأطفال "بأعراض مزمنة لإضطراب ما بعد الصدمة"[130] وعانى الغالبية من التوتر: 35% كان لديهم توتر متوسط، و40% توتر حاد، كما تم حسابه على مؤشر ردود فعل الأطفال لتوتر ما بعد الصدمة، حيث معدل (متوسط) حدة التوتر أقل بقليل من الحد الشديد. وأشار بحث سابق الى أن تسجيل "حاد" على المؤشر "مرتبط الى حد كبير بتشخيص إجهاد ما بعد الصدمة".[131]

بعض الأنظمة القضائية تعترف بالطبيعة الصادمة للإعدامات. في تكساس بالولايات المتحدة، تعد الولاية أفراد أسرة الضحية لمشاهدة الإعدام وتوفر لهم بعده شرحاً للمعلومات. ويتم هذا لأن الولاية تدرك أن الإعدام ذو طبيعة صادمة، ولكنها لا ترى أن من واجبها تلبية الإحتياجات النفسية والعاطفية لأفراد أسرة المذنب الذين يحضرون الإعدام أيضاً.[132] وربما لأن الولاية هي المتسببة في موت الوالد أو الوالدة، فإن الطفل لا يرغب بدعم رسمي ، وبدلاً من ذلك قد يرحب بالدعم والإعتراف بالأذى الذي لحق به. وفي كلا الحالتين، من المهم أن تؤخذ إحتياجاته بعين الإعتبار وتتم تلبيتها.

تقطع الإعدامات العلاقة بين الوالد والطفل بطريقة قد تسبب "خوفاً شديداً، عجزاً أو رعباً"[133] للطفل، مما يمكن أن يؤدي الى استمرار إجهاد ما بعد الصدمة أو غيره من أعراض الصدمات لدى الطفل والتي تستمر حتى البلوغ وطوال الحياة. وفي حالات شديدة، قد يدخل الطفل في حالة إنفصال (الإنسحاب الى داخل النفس بسبب عدم القدرة على معالجة الحدث). وقد لا يخف عبء الأسى كثيراً طوال حياة الطفل. وقد يكون الأسى الذي يشعر به الأطفال "نابعاً من الحرمان" (حيث لا يعترف المجتمع بآلامهم) و"معقداً" معاً. الأسى المعقد هو حالة تبقي المفجوع في حالة أسى مزمنة وعالية: فبينما تتلاشى أعراض الأسى الطبيعي بعد بضعة أشهر، يستمر هذا الأسى المعقد أو يزداد سوءاً. وقد يبقى أفراد الأسرة البالغون هم أيضاً في حالة حزن ومصدومين الى الحد الذي لايستطيعون فيه توفير رعاية كافية أو دعم للأطفال – في الحقيقة، قد يصبح الطفل مقدم رعاية للوالد غير المسجون/مقدم الرعاية عندما يتأثر البالغ بشكل حاد بالجريمة/ العقوبة/ الإعدام – بالإضافة الى رعاية الأطفال الأصغر. وتعاني أسر المحكومين بالإعدام "فقداناً غريباً" في الواقع النفسي الصادم، مع الإختفاء البدني لعضو أسرتها الذي تتخيل أنه قد أُعدم أو أنه أُعدم بالفعل. ويمنعهم توقد المشاعر الشديدة من إتمام عملية الحزن الطبيعية.[134]

إن قتل شخص حام/ممول (الوالد أو الوالد) من قبل ممول/حام محتمل آخر (الدولة) قد يسبب صراعاً داخلياً هائلاً ويؤدي الى علاقة معقدة مع الدولة والمجتمع. وعملياً يوضع الطفل في نفس موقف بقية أفراد أسرة ضحية القتل: قُتل شخص عزيز بعنف من قبل طرف ثالث، ولكن في هذه الحالة تم تنفيذه وتخويله من قبل الدولة. وتزداد هذه المشكلة تعقيداً عندما تطبق عقوبة الإعدام على جرائم لا تؤدي للقتل، في إنتهاك للمعايير الدولية، ففي هذه الحالة يعاني أطفال الوالد المعدوم بالفعل من فقدان أكبر من ضحايا الجريمة التي ارتكبها الوالد. قد يفهم الأطفال أن والداً قد ارتكب خطأ ولذا لابد من محاسبته وإصلاح الضرر الذي سببته الجريمة، ولكنهم غير قادرين على تفهم حقيقة قيام الدولة بالتخطيط المتعمد لقتل الوالد. وقد يرفضون سلطة الدولة، يفقدون الشعور الشخصي ب"الولاء" للدولة، يصبحون غير مستعدين لطلب مساعدة الدولة أو القبول بها، وينبع لديهم شعور العداء تجاه القائمين على تطبيق القانون أو السلطات المحددة (القضائية، السجن، السياسية) التي تقرر وتطبق عقوبة الإعدام. ويزداد الوضع تعقيداً إذا اعتقد الطفل أن الوالد أو الوالدة برئ أو قد يكون بريئاً، يعتبر الجريمة مبررة (كما في حالات العنف المنزلي التي يقوم فيها الوالد أو الوالدة المتعرض للإساءة بقتل المسئ إليه) أو يشعر بفقدان المسوغ المطلوب لتبرير عقوبة الإعدام (مثلاً، بسبب مرض عقلي). وقد ينبع إختلاف آخر عندما يكون الإعدام (بدلاً من السجن) نتيجة مفضلة أكثر للوالد أو الوالدة لأسباب عقائدية، مثل العقوبات ذات العلاقة بالإرهاب، نظراً لأن الشعور بالشهادة يصبح أكثر حدة عندما يتم إعدام الشخص. وقد يشجع هذا الآخرين، بمن فيهم أطفال المعدومين، على أن يسيروا على نفس الطريق في معارضة الدولة.[135]

إذا حدث الإعدام في وقت احتفالات، كما في احتفالات السنة الجديدة، فلا يؤثر هذا على الأطفال في تلك السنة فقط، ولكن في السنوات المقبلة أيضاً، فعندما يحتفل أقرانهم في موسم المناسبات، يتذكر أطفال المعدومين الإعدام. ويسبب هذا إنفصالاً عاطفياً بشكل خاص لهؤلاء الأطفال عن أقرانهم/مجتمعهم بالإضافة الى تزامن حدث حزين مع مناسبة سعيدة. وبينما يتوفى الوالدان في موسم الإحتفالات لأسباب أخرى، فإن الوصمة والعار المصاحبين للجريمة والإعدام، يعنيان أن الأطفال أقل قدرة على المشاركة وطلب الدعم للتعامل مع هذا الوضع.[136]

ممارسة جيدة ممكنة: طقوس الحداد

يمكن أن تساعد طقوس الحداد الأطفال على التأقلم مع الخسارة. وقد تكون هذه مراسم تقليدية أو دينية، وتشمل الدفن ولكنها لا تقتصر عليه. وقد تكون مراسم إحياء ذكرى عصرية كتلك التي تنظمها جمعية أسر ضحايا جرائم القتل من أجل حقوق الإنسان، والتي تلتقي فيها أسر الأشخاص المعدومين وتضع فيها وروداً في مزهرية في ذكرى أشخاص عزيزين عليهم. أو قد تشمل إجراءات "تحدث" مع الوالد أو الوالدة الميت لتمكينهم من قول أشياء أخفقوا أو لم يستطيعوا قولها في حياتهم، بالاضافة الى إخبارهم بنجاحاتهم وإنجازاتهم.

أحياناً يتوفى الوالد أو الوالدة في السجن دون أن يتم إعدامه. وقد يتوفون بسبب تقدم العمر، المرض، حادث، إنتحار أو القتل. بعض أشكال الموت هذه متوقعة (كالموت بعد مرض عضال) ولكن بعضها ليست كذلك. وقد تؤدي أو لا تؤدي الى مشاعر عداء مشابهة تجاه الدولة كما هو الحال مع الإعدام: إذا تعلق الموت بالسجن (مثلاً، يتوفى الوالد أو الوالدة بمرض أصابه في السجن) فقد يلوم الأطفال الدولة على التسبب في موته. وقد تنخفض الوصمة إذا لم يعدم الأب أو الأم، رغم أن هذا مرتبط مرة أخرى بسبب الموت. ولكن هناك حاجة لمزيد من البحث في كافة جوانب الأثر الذي يتركه على الأطفال مختلف أشكال الموت.

## الجثة وتأثيرات المعدوم

> بدأت بفتح الصندوق، كانت هناك منشفة مبللة وفوطة إستخدمها قبل إعدامه مباشرة. صرخت.
>
> عمة أحد المعدومين[137]

بعد الإعدام/ قد يُسمح لأفراد الأسرة بوقت مع جثته بعد الإعدام مباشرة، وقد يسمح لهم بعمل إجراءات الجنازة بأنفسهم (أو إستشارتهم في ذلك)، أو يتسلمون متعلقات المعدوم التي كانت معه في السجن. كل هذه قد تساعد الأطفال وغيرهم في عملية الحزن. وقد يزيد حرمان الدولة لهذه الفرص من الطبيعة العالقة للحزن وتؤجج مشاعر العداء للسلطات، وقد تصبح هذه المشاعر أكثر تطرفاً إذا لم تكشف السلطات عن الأجراءات التي اتخذتها أو مكان الجثة.[138] وكانت هناك حالة واحدة على الأقل في أوزبكستان قامت فيها السلطات سراً بإعدام سجين ثم رفضت الكشف عن مكان دفنه[139]، وحالة في بيلاروسيا تتعلق بسرية مشابهة وجدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنها إنتهاك للمادة 7 من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية.[140] ويجب أن تكون ممارسات الدولة حساسة تجاه الأثر الذي تتركه على الأسر الثكلى، ولذا يجب أن يسبق إعادة المتعلقات الشخصية للأسرة إبلاغ مسبق، ويجب أن لا تُترك المتعلقات الشخصية للأب أو الأم خارج مكان الإعدام لكي تبحث عنها الأسرة بنفسها.[141]

ويجب التفكير في أن تطبق في أماكن أخرى من العالم الممارسات المعمول بها في موريتانيا، حيث تتوفر منحة جنازة حسب اختبار الأمكانيات المادية، كجزء من نظام مساعدة إجتماعية أوسع لدعم أطفال وأسر المعتقلين.

**توصيات**

**يجب أن يُسمح للعوائل بوقت مع الجثة بعد الإعدام مباشرة (إذا رغبت بذلك) وأن تعاد جثة المعدوم ومتعلقاته الشخصية إليها.**

**يجب أن توفر الدولة دعماً مالياً لجنازة الوالد أو الوالدة المعدوم.**

## بعد الإعدام

> أعتقد أن الناس يجب أن فهموا بأن عقوبة الإعدام تؤذي الأطفال أكثر مما تؤذي الرجل المعدوم. إنها تدمر حياتهم.
>
> كيث، قريب والد معدوم[142]

بعد الإعدام، قد يواجه الأطفال مشاكل عاطفية ، قانونية وغيرها من المشاكل. إذا تضمنت الفترة السابقة للإعدام إجراءات نشطة من الإستئنافات، و/أو زيارة الوالد أو الوالدة السجين، فإن قصر الوقت المفاجئ، الطاقة والنشاط المتركز على السجين يترك فراغاً يتيح وقتاً أطول للمشاعر الحادة بالخسارة والأسى، وربما شعوراً بالذنب للفشل في إنقاذ حياة الأب أو الأم، بدون مردودات حرف الإنتباه للنشاطات السابقة. وعندما تكون هناك مجموعة نشطة من المحامين وغيرهم ممن يعملون مع أو لصالح المحكومين بالإعدام، فإنها تختفي بعد الإعدام حيث لا يكون هناك سبب لاستمرار الاتصال مع أسر المحكومين بالإعدام أو دعمها. وكثيراً ما تُترك الأسرة وحيدة لتتعامل مع مرحلة ما بعد الإعدام.[143]

وقد تظهر قضايا قانونية وإدارية، مثل الحاجة للحصول على شهادة وفاة. وهذه قد يتم إصدارها تلقائيا، أو يكون على الأسرة أن تقوم بتسجيل الوفاة. وفي كلتا الحالتين، فمن المهم التفكير في سبب الوفاة الذي يجب أن يذكر في شهادة الوفاة وهل ستكون لها آثار كبيرة تشمل الوصمة أو التمييز (الرسمي أو الإجتماعي) أو تغيير وضع الأطفال (وبالتحديد، هل يتم إعتبارهم أيتاماً إذا كان الوالد الآخر متوفى؟). في بعض الأنظمة القضائية، يُذكر سبب الوفاة على أنه "قتل"، ولكن من غير الواضح إذا أفراد الأسرة يحصلون على المساعدة المقدمة عادة الى أسر ضحايا القتل. هل كل أطفال الوالدين المعدومين ممنوعين قانونياً من نيل المساعدات أو الفرص الأخرى المتوفرة للأطفال الآخرين في نفس الوضع الأسري؟ الأطفال الذين يصبحون أيتاماً بسبب قيام أحد الوالدين المعدوم بقتل الوالد الآخر قد يكونون في خطر إهمال قانوني وإداري، بدون وصي بالغ يوقع على الوثائق المطلوبة كاستمارات الإذن الخاصة بالإجراءات الطبية، وقد يعانون من مشاكل في الحصول على وثائق مدنية ضرورية تتيح لهم السكن، الزواج وما شابه.

**توصيات**

**يجب أن يتمكن الأطفال والأسر من تلقي الدعم بعد الإعدام إن رغبوا أو احتاجوا له.**

**يجب على الدول أن تضمن أن الأطفال لا يتضررون سلباً بالإجراءات الإدارية والأوضاع القانونية المتعلقة بتسجيل وفاة والدهم أو الناجمة عنها.**

## تأثيرات عبر الأجيال

الآثار البعيدة المدى وعبر الأجيال لعقوبة الإعدام على أفراد الأسرة لاتزال محط بحث. وأظهرت دراسات في مواضيع ذات علاقة (الناجون من العنف الجماعي[144]، الكوارث الطبيعية[145] ، التعذيب[146]، الحروب[147] والعبودية والتمييز العرقي المنهج[148]) علاقة قوية بين إيذاء الوالد أو الوالدة في وقت سابق، وبين أعراض أطفالهم المتمثلة في إضطراب إجهاد ما بعد الصدمة. وقد يتأخر ظهورها لعدة عقود ، ولكن الباحثين وجدوا أن أعراضاً متطابقة للصدمة على الوالد يمكن أن تظهر على اطفالهم أيضاً، بما فيها "أفكار وسلوكيات متوازية بالإضافة الى المشاعر".[149] وقد يزيد الأسى المستمر والصدمة من صعوبة أن يصبح الأطفال أنفسهم آباءً جيدين في وقت لاحق.

## الأطفال الذين يعيشون مع أمهات محكومات بالإعدام

هناك معرفة قليلة بالوضع وتأثيراته على الأطفال الذين يولدون ل أو يربون من قبل و/أو يقضون سنواتهم الأولى مع أشخاص محكومين بالإعدام، والذين يتم إعدام أمهاتهم فيما بعد. يواجه هؤلاء الأطفال قضايا محددة بسبب، أنه رغم منع إعدام النساء الحوامل[150] (سانت كيتس ونيفيس هما البلدان الوحيدان في العالم اللذان يسمح فيهما القانون بإعدام النساء الحوامل)[151] وأمهات الأطفال الصغار،[152] فيمكن أن تكون هناك شكوك كبيرة بشأن ما سيحدث لهم ولأمهاتهم على المدى البعيد.

في دول عديدة، تخفف عقوبة الإعدام عن النساء الحوامل (عادة) الى السجن مدى الحياة – تخفف فيتنام عقوبات الإعدام على كل النساء اللواتي لديهن أطفال دون سن الثالثة.[153] وفي دول أخرى، يتم تعليق تنفيذ الإعدام لمدة بعد الولادة، يمكن أن تتراوح بين 40 يوماً الى 3 سنوات، حتى يفطم الطفل أو لمدة غير محددة. وفي بعض الدول، يترك القرار للمحكمة لإعدام الأم بعد ولادة طفلها.[154] ويعيش هؤلاء الأطفال ويتربون مع الأم التي تنتظر تنفيذ عقوبة الإعدام.

عندما يتم إعدام أم، يجب أن يوضع أي طفل يعيش معها لدى أفراد الأسرة الآخرين أو مقدمي رعاية بديلين. ويجب أن لا يبقوا في السجن، وهي حالة غير مقبولة سُلطت الأضواء عليها في التقريرين الثالث والرابع عن السودان اللذين أعدتهما لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، حيث يبقى الأطفال في السجن بعد إعدام أمهاتهم.[155]

وللمزيد عن أوضاع، حقوق واحتياجات الأطفال الذين يعيشون في السجن مع أمهاتهم (غير المحكومات بالإعدام)، أنظر إصدار كوينو المدانون جانبياً، أيتام العدالة و أطفال سجنتهم الضروف.

**توصيات**

**هناك حاجة لمزيد من البحث حول الآثار التي يتعرض لها الأطفال الذين يعيشون مع أمهات ينتظرن تنفيذ حكم الإعدام.**

**يجب أن لا يبقى الأطفال في السجن بعد إعدام الوالد أو الوالدة.**

## المواطنون الأجانب

"لايزال الإندونيسيون قلقين للغاية من مصير المواطنين الإندونيسيين الذين يواجهون عقوبة الإعدام في الخارج. إذ يعمل نحو 6.5 مليون مواطن إندونيسي في الخارج في الخدمة المنزلي وكعمال. وحسب وزارة الشؤون الخارجية الإندونيسية، هناك 233 إندونيسي يواجهون عقوبة الإعدام في الخارج حالياً، في ماليزيا ، السعودية، الصين، سنغافورة، بروناي وإيران. ورداً على اهتمام الرأي العام بمحنة العمال الإندونيسيين المهاجرين الذين يواجهون الإعدام في الخارج، تفاوضت وزارة الشؤون الخارجية الإندونيسية وفريق العمل لحماية العمال المهاجرين *(ساتغاس تي كي آي)* لنيل الرأفة بحق 110 مواطنين إندونيسيين في عام 2012، حسب بيان للوزارة في العام الماضي. وأشار فريق العمل الى انه لعب دوراً فعالاً في تخفيف عقوبات الإعدام بحق 37 عاملاً في السعودية، 14 في ماليزيا، 11 في الصين و1 في إيران".
كونترا أس (لجنة المختفين وضحايا العنف)[156]

قد يجد مواطنو بلد ما أنفسهم يواجهون عقوبة الموت في الخارج.[157] ويمكن لهذا أن يؤثر على مواطني كافة الدول، سواء أبقت على عقوبة الإعدام أو أنها ألغتها. قد يكون الأطفال المتأثرون في نفس البلد الذي يحكم فيه على الوالد أو الوالدة، أو في بلدهم الأصلي، أو في بلد ثالث.

وتنشأ العديد من القضايا مع كافة السجناء الأجانب وأطفالهم، كالبعد عن الوالدين وصعوبة الوصول إليهما عندما يكون الأطفال في بلد آخر، الإختلافات الثقافية واللغوية،[158] عدم معرفة نظام العدالة الجنائية، وصعوبات في العثور على تمثيل قانوني كاف. وتتناول إتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية،[159] قواعد الأمم المتحدة لمعاملة النساء السجينات وإجراءات غير احتجازية للنساء المدانات (قواعد بانكوك) وأحكام مختلفة لمحكمة العدل الدولية، الإلتزام بإخبار السجناء بحقهم في الحصول على مساعدة قنصلية وتمكينهم من الإتصال بالمسؤولين القنصليين، ولكن كثيراً ما لا يحدث هذا (إحدى الدراسات المتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية وجدت إخفاقاً في إبلاغ القنصليات في 95.1% من الحالات التي شملتها الدراسة).[160] وحتى عندما يحدث ذلك، فإن المساعدة المقدمة تختلف بشكل هائل، حسب الدولة المعنية واحتمال تدخل قنصلية محددة.

ممارسة جيدة ممكنة:مساعدة حكومية للمواطنين الذين يواجهون عقوبة الإعدام في الخارج

حكومات المكسيك، إندونيسيا و(ورد أيضاً) الفلبين، لديها برامج لمساعدة مواطنيها الذين يواجهون عقوبة الإعدام في الخارج. ويقدم برنامج المساعدة القانونية المكسيكية لعقوبة الإعدام، مساعدة قانونية مجانية للمكسيكيين الذين يواجهون عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة، بينما في إندونيسيا يتفاوض فريق العمل الخاص بحماية العمال المهاجرين، للرأفة بالنيابة عن الإندونيسيين المحكومين بالإعدام في دول أخرى.[161] كما أنشأت بعض الحكومات إرشادات لمسؤوليها القنصليين بشأن أنظمة السجون بشكل عام أو عقوبة الإعدام بشكل محدد.[162] ولكن العلاقات بين الدول أو السياسات الداخلية قد تعني أن الحكومة في بعض الأحيان تختار عدم إثارة قضايا مواطنيها المحكومين بالإعدام أو لا تعطيها أولوية.[163]

هناك حاجة لمزيد من المعلومات حول ما إذا يقدم مسؤولون قنصليون أو مسؤولون حكوميون آخرون مساعدة لأسرة السجين. إذا كان الأطفال مع الوالد أو الوالدة الذي تم القبض عليه، الحكم عليه، أو إعدامه، فقد يحتاجون الى إعادتهم الى بلدهم الأم للم شملهم مع أفراد الأسرة الآخرين أو مقدمي الرعاية لهم الآخرين. وقد يحتاج الأطفال في البلد الأصلي الى مساعدة (عملية، عاطفية و/أو مالية) للإتصال مع و/أو زيارة الوالد السجين. وقد تحتاج الأسرة الى معلومات عن العملية القضائية، إما لكي يفهموها أنفسهم أو للمساعدة في نصح الوالد الذي يواجه المحاكمة. وفي بعض الدول، لا يسمح بالمكالمات الهاتفية، أو لأن كلفة الإتصال العالية بالسجن تزداد أكثر عندما يتم الإتصال دولياً، مما يعني أن بعض الأسر لا تتمكن من الإتصال. والسماح بإتصال أسبوعي باستخدام مكالمات هاتفية أو بالفيديو عبر الإنترنت، مثل سكايب، آخذين بالإعتبار تفاوت الوقت مع البلد الأصلي، يمكن أن يتغلب على كثير من هذه الصعوبات.[164] وفي بعض الدول، تحتاج الأسر الى توفير طعام للسجين، والذي يمكن أن يكون صعباً بالنسبة للسجناء الأجانب.

وبشكل خاص عندما يكون الدعم الحكومي مفقوداً أو غير مؤثر، فإن مساعدة ودعم المنظمات غير الحكومية للأسر مهم للغاية. وتتزايد فاعلية المنظمات غير الحكومية عندما تعمل في كلا البلدين، حيث تستيطع توفير المعلومات وتتيح تبادل الرسائل بين الأسرة والسجين، بالإضافة الى شرح تعليمات السجن للأسرة وإثارة القضايا مع المسؤولين. إذا كانت المنظمات غير الحكومية تقدم دعماً قانونياً للقضية، كالدعم القانوني الذي تقدمه الجمعية الخيرية إرجاء (ريبريف)، فيمكنها أن تكون أكثر عوناً للأطفال والأسرة.

والمجتمع، ولكن أيضاً قد تكون هناك صدمة أكثر لأن ليس لديهم تجارب أو توقعات لعقوبة الإعدام. والأكثر من ذلك أن الحكومات قد لا تعترف بهذا كقضية – فقد أشار عدد من الدول التي ألغت العقوبة، في ردودها الأولية على الإستبيان الخاص بأطفال المحكومين بالإعدام، أن هذه لا تعد قضية بالنسبة لها لأنها ألغت عقوبة الإعدام.

**توصيات**

**يجب أن تعد الدول وتنشر وتوزع المعلومات على أجهزتها القضائية وأجهزة تطبيق القانون بشأن التزاماتها المتعلقة بالسجناء الأجانب، وخاصة إتصالهم مع قنصليات بلدانهم.**

## الأطفال الضحايا والشهود الذين هم أيضاً أطفال محكومين

إذا تم هذا الإعدام، سيكون كلا والدينا قد قُتل

روز سيرياني، قتل والدها والدته[165]

قد يكون أطفال المذنبين هم أيضاً ضحايا جريمة أو جرائم الوالد أو الوالدة و/أو شهوداً عليها. وقد يكون هذا شائعاً بشكل خاص في القضايا المتعلقة بقتل أحد الوالدين على يد الآخر بعد فترة من الإساءة المنزلية. وهي تخلق قضايا تشمل دور الطفل في المحاكمة، مشاعر الطفل تجاه الوالد أو الوالدة والدعم المناسب للطفل.

ويتعقد ارتباط الأطفال بالمحاكمة والحكم عندما تكون لديهم أدوار مزدوجة (أو ثلاثية) كأطفال للمذنب وضحايا و/أو شهوداً. وإذا توجب على الأطفال (أو اختاروا) أن يشهدوا في المحاكمة، فقد يشعرون بالذنب تجاه قول أشياء يمكن أن تؤدي بالوالد أو الوالدة الى الإعدام. وقد يكون هذا أكثر وضوحاً إذا كان الطفل يعتقد بأن الجريمة مبررة (كقتل شريك مسئ). إذا أدلى طفل بشهادة فهل يمكنه أيضاً أن يتحدث كضحية؟ إذا كان ضحايا الجريمة (بما فيها الضحايا الأطفال) قادرين على أن يدلوا بإفادات مؤثرة أو غيرها قبل النطق بالحكم، فهل يرغب الشاهد بأن يفعل ذلك؟

قد تؤخذ أفضل مصلحة للطفل بعين الإعتبار خلال الحكم عندما يكون الأطفال ضحايا الجريمة بالإضافة الى كونهم أطفال المذنب. وقد إستُخدم أثر عقوبة الإعدام على مصلحة الطفل بنجاح للمطالبة بعقوبة غير الإعدام في عدة قضايا في الولايات المتحدة.[166] لم يُحكم على رجل قتل زوجته بالإعدام بعدما بينت شهادات من الخبراء والأطفال بأن الحفاظ على حياة الأب "ربما كان في أفضل مصلحة للأطفال" وأنه على الرغم من خطورة الصدمة التي عاناها الأطفال نتيجة أفعاله فإنهم لايزالون يحبون والدهم. وقد إعتُبر إدراك هذا الحب والإعتراف به مهماً في مساعدة الأطفال على الإنتقال من الرغبة "في الإنتقام الى التصالح".[167]

وتنبع قضايا محددة عندما يقتل أحد الوالدين الآخر، حيث قد يكون الطفل في وضع يفقد فيه كلا الأبوين. وهذا وضع معقد للغاية للطفل للتعامل معه عاطفياً ونفسياً. وقد يزداد التوتر بين أفراد الأسرة، أو قد تنفصل أجزاء مختلفة من إسرتهم (مثلاً، أقارب الوالد القتيل قد يقطعون علاقتهم بأقارب الوالد المذنب). وقد يحرم هذا الطفل من أشخاص يحبهم والدعم الذي يستطيعون تقديمه في فترة مؤلمة جداً. وقد تكون نظرة الطفل الغامضة والمتناقضة تجاه الدولة أكثر حدة مما أشير إليه في قسم الإعدام أعلاه إذا كانت الدولة تيتم الطفل بإعدام والده أو والدته. وبينما البيانات العالمية عن القتل المنزلي محدودة، فإن دراسات في أوروبا، إسرائيل، جنوب أفريقيا والولايات المتحدة تشير الى أن 40-70% من جرائم قتل النساء مرتبطة بعنف شريك حميم/ ذي علاقة بالأسرة (ويشكل 25% من كافة جرائم القتل في الولايات المتحدة الأمريكية)، مما يعني أن عدداً كبيراً من الأطفال سيتأثرون.[168]

عندما يكون الأطفال هم ضحايا وأبناء المذنب معاً، فإن خدمات دعم الضحايا قد تكون غير مهيئة لدعمهم. فقد لا ترى حاجة لدعم هؤلاء الأطفال، وتنظر إليهم كأنهم "أطفال مذنب" وتتجاهل حقيقة أنهم أيضاً أطفال ضحية. حتى عندما تحاول مساعدتهم فإن خدمات الضحايا قد لا تعترف (تماماً) بالطبيعة المتناقضة للأطفال في هذا الوضع، وقد تكون بعض الوسائل غير ملائمة، وخاصة تلك التي تكون شديدة الخصومة تجاه المدان.[169]

**توصيات**

**يجب التفكير في تأثير العقوبات المحتملة على الأطفال المرتبطين بالمدانين والضحايا معاً، بما في ذلك إحتمال أن يكون الطفل قادراً على الإدلاء بشهادة في المحكمة.**

**يجب أن تكون خدمات دعم الضحايا حساسة تجاه كيان واحتياجات الأطفال المرتبطين بالمدان والضحية معاً.**

# إستنتاج

من الواضح أن أطفال المحكومين بالإعدام يتأثرون الى حد كبير بتورط والديهم مع النظام القضائي الجنائي. ومنذ لحظة إعتقالهم ولعقود بعد إعدام أو إطلاق سراح الوالد أو الوالدة، يمكن أن تتأثر صحتهم العقلية ورعايتهم، وضع معيشتهم، تحصيلهم الدراسي وعلاقاتهم مع الآخرين، عادة بطريقة سلبية. الأذى المتأصل من معرفة أن شخصاً عزيزاً من المقرر إعدامه يمكن أن يتفاقم باللامبالاة العامة أو العداء، وبالسلطات التي إما لا تعترف أو ترفض عمداً التفكير في وضع هؤلاء الأطفال.

أحد الأمور اللافتة للنظر عند مقارنة أطفال السجناء بشكل عام هو حجم القتامة الأكثر لما تبدو عليه هذه الحالة. وبين أطفال السجناء، كثيراً ما تكون هناك أمثلة للممارسات الجيدة التي تساعد في تحسين هذا الوضع، أو الأطفال الذين يكون سجن والديهم أقل ضرراً من غيرهم. لكن الصورة شبه متوحدة في قتامتها مع الأطفال المحكوم على والدهم أو والدتهم بالإعدام. وكثيراً ما تكون الجوانب المشتركة مع أطفال السجناء الآخرين أكثر تطرفاً لدى أطفال المحكومين بالإعدام: فالمحاكمة قد تكون عن جريمة خطيرة أو عنيفة بشكل خاص، وقد يكون الرأي العام أكثر إطلاعاً على القضية (بسبب الإهتمام الكبير من قبل وسائل الإعلام) وأكثر عداءً تجاه المدان والمحيطين به، وفرص الإتصال خلال الحبس محدودة أكثر ومرضية أقل. والقضايا الإضافية التي يمرون بها لوحدهم – وأكثرها بالطبع هوالإعدام والفترة التي تسبقه وتليه – قد يكون من بين أكثر التجارب الصادمة التي يمكن أن يمر بها الأطفال، والعلم بأن الوالد أو الوالدة سيُعدم، ما لم تنعكس الأمور، ثم التعامل مع نتائج ذلك. معظم أطفال السجناء ينتظرون عودة والدهم أو والدتهم الى المنزل، بينما ينتظر هؤلاء الأطفال عدم عودة والدهم أو والدتهم الى المنزل أبداً.

بعض هذه الآثار السلبية تحدث بسبب فقدان الإنتباه الى الأطفال. بعضها نتائج متعمدة أو لا يمكن تفاديها لتطبيق عقوبة الإعدام. وفي كلتا الحالتين ليس هناك إعتبار كبير لحقوق الأطفال. فحقوقهم (من بين أمور أخرى) في العلاقة بكلا والديهم، أعلى مستوى ممكن من الصحة العقلية، التعليم، وأن تكون أفضل مصالحهم إعتباراً أساسياً في كل الأمور المتعلقة بهم، كلها تتأثر بالحكم على الوالد أو الوالدة بالإعدام وإعدامه. هؤلاء الأطفال لم يرتكبوا

فحقوقهم (من بين أمور أخرى) في العلاقة بكلا والديهم، أعلى مستوى ممكن من الصحة العقلية، التعليم، وأن تكون أفضل مصالحهم إعتباراً أساسياً في كل الأمور المتعلقة بهم، كلها تتأثر بالحكم على الوالد أو الوالدة بالإعدام وإعدامه. هؤلاء الأطفال لم يرتكبوا جريمة: يجب أن لا يعانوا بسبب جرائم الآخرين.

تتطلب هذه القضية إهتماماً أكبر بكثير مما حظيت به حتى الآن، من أجل فهم أكبر للتأثير الذي يتركه الحكم على الوالد أو الوالدة بالإعدام على الأطفال، ولضمان حقوقهم، إحتياجاتهم وتلبية رعايتهم كلما أمكن في وضع كهذا. هناك حاجة للمزيد من المعلومات حول ممارسات جيدة من الدولة ، المهنيين

والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة الى وضع الأطفال المهمشين بشكل خاص (كأولئك المحكوم/ المعدوم آباؤهم أو أمهاتهم في بلد آخر). وبالتزود بهذه المعلومات، قد تزداد سهولة معرفة أي السياسات والممارسات المصممة لدعم أطفال السجناء بشكل عام (ممارسة جيدة للحفاظ على علاقة الوالد - الطفل، بأخذ أفضل مصالح الطفل في الإعتبار عند إصدار الحكم) لها علاقة بأطفال المحكومين بالإعدام.

ولكن، من الأفضل وكثيراً ما يكون الأسهل أيضاً، منع حدوث الأذى بدلاً من معالجته لاحقاً. حتى عندما تكون عقوبة الإعدام قد ألغيت، فقد يكون هناك أطفال تأثروا ويحتاجون للدعم، وعندما لا يكون الإلغاء ذو أثر رجعي، فإن الآباء أو الأمهات يبقون محكومين بالإعدام. ويعني تجنب فرض عقوبة الإعدام أوتنفيذها أن هؤلاء الأطفال لن يعيشوا مع خطر أو حقيقة أن الوالد سيموت على يد الدولة، ولن يتعرضوا للآثار الكبيرة على صحتهم ورعايتهم التي تفرضها حالة كهذه، ولن يتوجب عليهم أن يعيشوا حياتهم وهم يتعاملون مع عواقب جريمة لم يرتكبوها. إن كويكرز تعارض عقوبة الإعدام في كل الضروف، ولكن الآثار المترتبة على أطفال المذنبين بحد ذاتها تقدم سبباً قوياً لإلغائها.

# نهاية الملاحظات

1 ورشة خبراء مشاركين من أمريكا الشمالية، آسيا وأفريقيا، فبراير/شباط – مارس/آذار 2013

2 ورشة خبراء مشاركين من آسيا، مارس/آذار 2013

3 يمنع عدم تسجيل الولادات أحياناً في بعض الدول من جمع إحصائيات صحيحة عن السكان.

4 بي بي سي برنامج "آباء السجن"، عرض لأول مرة في 27 مارس/آذار 2013. التفاصيل في: http://www.bbc.co.uk/programmes/p014q47t (تم الإطلاع عليه في 30 أبريل/ نيسان 2013).

5 موقع مركز معلومات عقوبة الإعدام: http://www.deathpenaltyinfo.org/time-death-row#chara (تم الإطلاع عليه في 6 مايو/ أيار 2013).

6 كايرين نوغارد، في ريتشيل كينغ (2005) عواقب الإعدام: أسر المدانين تخبر قصصها، (نيويورك: مطبعة جامعة راتجرز)، ص 279.

7 إليزابيث بك، سارة بريتو وآرلين أندروز (2007) في ظل الموت: العدالة التصالحية وأسر تنتظر الإعدام (مطبعة جامعة أوكسفورد، أوكسفورد)، ساندرا جونز وإليزابيث بك (2006-2007) "حزن المحرومين والخسارة غير المحدودة التي تتعرض لها أسر السجناء الذين ينتظرون الإعدام" في أوميغا: ويستبورت المجلد 55 رقم 4، راجع الصفحات 99-281، ريتشيل كينغ (2006) "تأثير عقوبةالإعدام على أسر المدانين وأسر ضحايا الجريمة" في النظام القضائ المجلد 89 رقم 5، راجع الصفحات 292-296، ريتشيل كينغ (2005) عواقب الإعدام: أسر المدانين تخبر قصصها (نيو برونزويك: مطبعةجامعة راتجرز)، والتر لونغ (2011) "علاج الصدمة لأسر المحكومين بالإعدام" في مجلة الصدمة والتفكك المجلد 12 الرقم 5، راجع الصفحات 94-482، سوزان شارب (2005). ضحايا مخفيون: تأثيرات عقوبة الإعدام على أسر المتهمين (نيو برونزويك: مطبعة جامعة راتجرز).

8 بعض الخبراء في ورشة أعدتها كيونو شعروا بأن أطفال المحكومين بالإعدام أكثر انطوائية وخوفا ً من أطفال السجناء الآخرين.

9 ورشة خبراء مشاركين من أفريقيا، آسيا، أوروبا وأمريكا الشمالية، فبراير/شباط – مارس/آذار 2013.

10 ورشة خبراء مشاركين، مارس/آذار 2013.

11 ورشة خبراء مشاركين من أوروبا وأمريكا الشمالية، مارس/آذار 2013.

12 ورشة خبراء مشاركين من آسيا وأمريكا الشمالية، مارس/آذار 2013.

13 ورشة خبراء مشاركين من أفريقيا وأمريكا الشمالية، مارس/آذار 2013.

14 مشارك في ورشة خبراء من آسيا، مارس/آذار 2013.

15 دنيس جونستون (1995) "آثار سجن الوالدين" في كاثرين غيبل ودنيس جونستون (محرران) أطفال الوالدين

المسجونين (نيويورك: لكسينغتون بوكس)، ورد في إليزابيث بك، سارة بريتو وآرلين أندروز (2007) في ظل الموت: العدالة التصالحية وأسر تنتظر الإعدام (مطبعة جامعة أوكسفورد، أوكسفورد)، راجع الصفحتين 98-99.

16 ورشة خبراء مشاركين من آسيا وأمريكا الشمالية، مارس/آذار 2013.

17 ورشة خبراء مشاركين من أفريقيا، آسيا وأمريكا الشمالية، مارس/آذار 2013.

18 ورشة خبراء مشاركين من أفريقيا، آسيا وأمريكا الشمالية، مارس/آذار 2013.

19 إشارة الى الشخص المحكوم بالإعدام، ذكرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: "المعرفة المسبقة بالموت على يد الدولة لابد وأن تؤدي الى معاناة نفسية شديدة". المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، السعدون والمفضي ضد المملكة المتحدة، الطلب رقم08/61498، 2 مارس/آذار، 2010، الفقرة 115.

20 ورشة خبراء مشاركين من أمريكا الشمالية، فبراير/ شباط - مارس/آذار 2013.

21 ورشة خبراء مشاركين من آسيا وأمريكا الشمالية، مارس/آذار 2013.

22 ورشة خبراء مشاركين من آسيا وأمريكا الشمالية، مارس/آذار 2013.

23 ورشة خبراء مشاركين من آسيا وأمريكا الشمالية، مارس/آذار 2013.

24 ورشة خبراء مشاركين من أمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

25 نتائج مشروع كوبنغ الأوروبي عن الصحة العقلية لأطفال السجناء، تم تلخيصه في : http://www.eurochips.org/documents/1363703427.pdf (تم الإطلاع عليه في 29 أبريل/نيسان 2013).

26 مشارك في ورشة خبراء من أميركا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

27 مشارك في ورشة خبراء من أفريقيا وآسيا، مارس/ آذار 2013.

28 قيمة وجود إتصال مع أطفال آخرين في نفس الوضع وجدت في دراسات متعددة أخرى وإفادات شفهية، بما فيها مشروع كوبنغ الممول من قبل الإتحاد الأوروبي عن الصحة العقلية لأطفال السجناء، تم تلخيصه في http://www.eurochips.org/documents/1363703427.pdf (تم الإطلاع عليه في 29 أبريل/نيسان 2013).

29 مشارك في ورشة خبراء من أفريقيا، مارس /آذار 2013.

30 رد على إستبيان كيونو.

31 مشارك في ورشة خبراء من أميركا الشمالية، فبراير/ شباط 2013.

32 مشارك في ورشة خبراء من أفريقيا وآسيا، مارس/ آذار 2013.

33 القلق على الإنترنت "أنكزايتي أونلاين" في أستراليا /http://www.anxietyonline.org.au (تم الإطلاع عليه في 6 مايو/ أيار 2013) وإنتربلاي في هولندا /http://www.interapy.nl (تم الإطلاع عليه في 6 مايو/أيار 2013).

34 أنظر مثلاً إستنتاجات مشروع كوبنغ الممول من قبل الإتحاد الأوروبي عن الصحة العقلية لأطفال السجناء، المتوفر في http://www.eurochips.org/documents/1363703427.pdf (تم الإطلاع عليه في 29 أبريل/ نيسان 2013). المزيد من المعلومات عن كوننغ متوفرة على:/http://www.coping-project.eu (تم الإطلاع عليه في 29 أبريل/ نيسان 2013).

35 مشاركون في ورشة خبراء من آسيا وأميركا الشمالية، فبراير/ شباط 2013.

36 مشاركون في ورشة خبراء من آسيا، فبراير/شباط 2013.

37 مشاركون في ورشة خبراء من آسيا، فبراير/شباط 2013.

38 مشاركون في ورشة خبراء من آسيا، فبراير/شباط 2013.

39 مشاركون في ورشة خبراء من أفريقيا و آسيا، فبراير/شباط 2013. للمزيد عن هذه القضايا، أنظر أيضاً قسمي مقدمو الرعاية ومقدمو الرعاية البديلون و الضحايا الأطفال و شهود هم أيضاً أطفال المذنبين أدناه.

40 مشاركون في ورشة خبراء من أفريقيا وأمريكا الشمالية، فبراير/شباط 2013.

41 مشاركون في ورشة خبراء من آسيا والكاريبي، فبراير/شباط 2013.

42 المزيد من المناقشة عن دور الإعلام في حالات عقوبة الإعدام متوفرة في:
http://www.capitalpunishmentincontext.org/issues/media (تم الإطلاق عليها في 3 مايو/أيار 2013).

43 مشاركون في ورشة خبراء من أمريكا الشمالية، فبراير/شباط – مارس/آذار 2013.

44 مشارك في ورشة خبراء من الكاريبي، فبراير/شباط 2013.

45 إستنتاجات مشروع كوبنغ الممول من قبل الإتحاد الأوروبي عن الصحة العقلية لأطفال السجناء، متوفرة في http://www.eurochips.org/documents/1363703427.pdf (تم الإطلاع عليها في 29 أبريل/نيسان 2013).

46 مشارك في ورشة خبراء من آسيا، فبراير/شباط 2013.

47 مشارك في ورشة خبراء من آسيا، فبراير/شباط 2013.

48 مشارك في ورشة خبراء من أمريكا الشمالية، فبراير/ شباط 2013.

49 القرار 17: "الحبس السابق للمحاكمة"، في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن عن منع الجريمة ومعاملة المدانين، هافانا، 27 أغسطس/آب - 7 سبتمبر/ أيلول 1990، ص 157 وما بعدها. متوفر على:
http://tinyurl.com/Congress8 (تم الإطلاع عليه في 6 مايو/ أيار 2013).

50 بينما يغير هذا العقوبة التالية، فمن المهم أن يتم إعداد الأطفال للظروف المختلفة.

51 لوريل تاونهيد (2007) حبس النساء الذي يسبق المحاكمة وتأثيره على أطفالهن (جنيف، كيونو)، وخاصة ص 23.

52 مشارك في ورشة خبراء من أمريكا الشمالية، فبراير/ شباط 2013.

53 مشاركون في ورشة خبراء من أمريكا الشمالية، فبراير/شباط 2013.

54 إليزابيث بك، سارة بريتو وآرلين أندروز (2007) في ظل الموت: العدالة التصالحية وأسر تنتظر الإعدام (مطبعة جامعة أوكسفورد، أوكسفورد)، الفصل العاشر.

55 مبادرة عدالة المجتمع المفتوح ومعهد خدمات الإرشاد شبه القانوني (2010) إفادة مقدمة من قبل مبادرة عدالة المجتمع المفتوح ومعهد خدمات الإرشاد شبه القانوني لدراسته من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جلسته التاسعة، بمناسبة مراجعته الدولية الدورية لجمهورية مالاوي، متوفر في:
http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/session9/MW/JS2_OSJI_Joint%20sub-mission2.pdf
(تم الإطلاع عليه في 3 مايو/أيار 2013).

56 للمزيد عن حبس ما بعد المحاكمة بشكل عام، أنظر مبادرة عدالة المجتمع المفتوح (2011) التأثير الإجتماعي الإقتصادي للحبس قبل المحاكمة، متوفر في:
http://www.opensocietyfoundations.org/reports/socioeconomic-impact-pretrial-detention
(تم الإطلاع عليه في 3 مايو/أيار 2013).

57 مشارك في ورشة خبراء من الكاريبي، فبراير/شباط 2013.

58 مشاركون في ورشة خبراء من آسيا والكاريبي وأمريكا الشمالية، فبراير/شباط 2013.

59 مشارك في ورشة خبراء من آسيا، فبراير/شباط 2013.

60 مشارك في ورشة خبراء من أمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

61 مشاركون في ورشة خبراء من آسيا وأمريكا الشمالية، فبراير/شباط 2013.

62 مشاركون في ورشة خبراء من أمريكا الشمالية، فبراير/شباط 2013.

63 مشارك في ورشة خبراء من أمريكا الشمالية، فبراير/ شباط - مارس/آذار 2013.

64 ميثاق حقوق الطفل، المادة 37 (أ) تنص:
يجب أن لا يتعرض أي طفل للتعذيب أو غيره من المعاملة القاسية، غير الإنسانية أو المهينة أو يتعرض للعقوبة. ويجب عدم فرض عقوبة الإعدام أ و السجن مدى الحياة بدون إمكانية الإفراج في الجرائم التي إرتكبها أشخاص دون سن الثامنة عشرة من العمر.

65 ينص البروتوكول الإضافي الثاني لإتفاقية جنيف للحقوق المدنية والسياسية، البند 6(5):

يجب أن لا تُفرض عقوبة الإعدام عن الجرائم التي يرتكبها أشخاص دون سن الثامنة عشرة من العمر ويجب عدم تنفيذها على النساء الحوامل.
وينص البروتوكول الإضافي الأول من إتفاقيات جنيف 1977، البند 76 (3) على:
يجب أن تحاول أطراف النزاع، لأقصى حد ممكن، تجنب فرض عقوبة الإعدام على النساء الحوامل أو الأمهات اللواتي لديهن أطفال رضع، عن جريمة تتعلق بالنزاع المسلح. يجب عدم تنفيذ عقوبة الإعدام بحق هؤلاء النسوة.
وينص البروتوكول الإضافي الثاني لإتفاقيات جنيف 1977، البند 6(4) على:
يجب عدم فرض عقوبة الإعدام على أشخاص كانوا تحت سن الثامنة عشرة وقت وقوع الجريمة ويجب عدم تطبيقها على النساء الحوامل أو أمهات الأطفال الصغار.

66 على المستوى الدولي، الضمانة 3 من الضمانات التي تضمن الحماية لحقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام للمجلس الإقتصادي الإجتماعي 1984، تمنع "الأشخاص الذين أصبحوا مجانين" من تلقي عقوبة الإعدام (تم تعزيزها لاحقاً بالفقرة 4 النافذة المفعول من قرار المجلس الإقتصادي الإجتماعي 64/1989). وناشد قرار لجنة حقوق الإنسان رقم 59/2005 الدول الأعضاء عدم فرض عقوبة الإعدام أو إعدام "أشخاص يعانون من أي إعاقات عقلية أو فكرية"(المادة 7 (جيم)). ولكن، تنبع الصعوبة الرئيسيةمع هذه الأحكام في التطبيق، حيث أن المشاكل المتعلقة بتفسير المفاهيم المختلفة (الجنون، المرض العقلي، الكفاءة العقلية المحدودة أو "أي شكل من أشكال الخلل العقلي") ودرجة الموضوعية المطبقة في مرحلة التشخيص، موجودة في كل الدول. معلومات من الإصلاح الجزائي الدولي، مايو/أيار 2013.

67 الميثاق الأفريقي لحقوق ورعاية الأطفال الفقرة 30 (ح).

68 مشارك في ورشة خبراء من أوروبا، مارس/آذار 2013، وموقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر: http://www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_cha_chapter39_rule134_sectionc (تم الإطلاع عليه في 5 مايو/أيار 2013).

69 مشارك في ورشة خبراء من أفريقيا، فبراير/شباط 2013.

70 للمزيد عن الإفادات عن بعد، أنظر اليسون كننغهام وباميلا هيرلي (2007) الإفادة خارج المحكمة، متوفر في: http://www.lfcc.on.ca/2_OutsideCourtroom.pdf (تم الإطلاع عليه في 3 مايو/أيار 2013).

71 مشارك في ورشة خبراء من أميركا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

72 معلومات تم تلقيها من الإصلاح الجزائي الدولي، أبريل/نيسان 2013.

73 مشاركو في ورشة خبراء من أمريكا الشمالية وأفريقيا، فبراير/ شباط - مارس/آذار 2013.

74 أحد النتائج الواردة عن ذلك هو أن القضاة فرضوا عقوبات سجن لمدد طويلة للغاية، تتراوح بين 60-100 عام، فيما كانوا في السابق يفرضون عقوبة الإعدام. معلومات من مشارك في ورشة خبراء من أفريقيا، فبراير/ شباط 2013.

75 مشاركون في ورشة خبراء من أميركا الشمالية، فبراير/ شباط 2013. أنظر رايان بيرد (2000) "آخر شنق" قبل الإعدام: وجهة نظر لصالح زيارات الإتصال مع المحكومين بالإعدام في تكساس" في سكولار: سانت ميري مراجعة القانون عن قضايا أقليةالمجلد 2، الصفحات 249-288.

76 شارون شاليف (2011) "الحبس الإنفرادي والسجون شديدة الحراسة: تحليل حقوق الإنسان والأخلاق" في مجلة ممارسات علم نفس التحريات الجنائية المجلد 11، الصفحات 151-183: بروس أريغو وجنيفر بولوك (2008) "الآثار النفسية للحبس الإنفرادي للسجناء في الوحدات شديدة الحراسة: مراجعة ما نعرفه وتوصيات بشأن ما يجب أن يتغير" في المجلة الدولية لعلاج المدانين وعلم الإجرام المقارن المجلد 52 رقم 6،الصفحات 622-640.

77 إصلاح النظام الجزائي الدولي، مراسلة شخصية.

78 قواعد بشأن عدد الزيارات وفيما إذا يسمح بالإتصال قد تتغير في الفترة التي تسبق الإعدام مباشرة. تم التعامل مع ذلك في الإبلاغ بالإعدام وآخر الزيارات أدناه.

79 مشاركون في ورشة خبراء من أفريقيا، آسيا، أوروب ا وأمريكا الشمالية، فبراير/شباط 2013.

80 نايجل كانتويل، جنيفر ديفيدسون، سوزان إيلسلي، إيان ميليغان ونيل كوين (2012) التقدم الى الأمام: تطبيق "قواعد الرعاية البديلة للأطفال" (المملكة المتحدة: مركز التفوق للأطفال تحت الرعاية في أسكتلندا)، ص 22.

81 مشاركون في ورشة خبراء من أفريقيا وآسيا، مارس/ آذار 2013.

82 مشاركون في ورشة خبراء من أفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

83 هذه أيضاً قضية رئيسية بالنسبة لأطفال السجناء بشكل عام.

84 مشاركون في ورشة خبراء من أفريقيا وآسيا وأمريك ا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

85 المحكمة الأمريكية العمومية لحقوق الإنسان، قضية راكسكاكو رينيس ضد غواتيمالا. حكم قضائي في سبتمبر 15، 2005. سلسلة سي رقم 133، الفقرة 183.95، وردت في عقوبة الإعدام في نظام حقوق الإنسان في عموم أمريكا: من القيود الى الإلغاء، أو إي أي، سير. أل/في/2. الوثيقة 68 في 13 ديسمبر/كانون الأول 1102، ص 176.

86 إستنتاجات مشروع كوبنغ الممول من قبل الإتحاد الأوروبي عن الصحة العقلية لأطفال السجناء، متوفرة في http://www.eurochips.org/documents/1363703427.pdf (تم الإطلاع عليها في 29 أبريل/نيسان 2013).

87 مشاركون في ورشة خبراء من أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

88 مشاركون في ورشة خبراء من أمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

89 المقتطف باستئذان من أسر ضحايا الجرائم من أجل حقوق الإنسان. يجب عدم إعادة نشره بدون إذن.

90 مشارك في ورشة خبراء من أفريقيا، مارس/ آذار 2013.

91 مشاركون في ورشة خبراء من آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013. هناك محاولة واحدة على الأقل في الولايات المتحدة لإنشاء مقياس لوصمة المحكومين بالإعدام.

92 هذه النظرة من الإدعاء العام أو نظام العدالة الجنائية بشكل أوسع قد تعرقل أيضاً "أي احتمال للإتصال البشري بين أسر المذنبين والضحايا". من إليزابيث بك، سارة بريتو وآرلين أندروز (2007) في ظل الموت: العدالة التصالحية وأسر تنتظر الإعدام (مطبعة جامعة أوكسفورد، أوكسفورد)، ص 181.

93 مشارك في ورشة خبراء من آسيا، مارس/ آذار 2013.

94 مشارك في ورشة خبراء من أفريقيا، فبراير/شباط 2013.

95 مشاركون في ورشة خبراء من أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

96 مشارك في ورشة خبراء من أمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

97 إستنتاجات مشروع كوبنغ الممول من قبل الإتحاد الأوروبي عن الصحة العقلية لأطفال السجناء، موجز عنها متوفر في: http://www.eurochips.org/documents/1363703427.pdf (تم الإطلاع عليها في 29 أبريل/ نيسان 2013).

98 مشارك في ورشة خبراء من أمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

99 مشارك في ورشة خبراء من آسيا، مارس/ آذار 2013. تقرير عن مواد تدريب المعلمين، كتبته سارة روبرتس وأصدرته أسر في الخارج وجمعية تخليد وينستون تشيرتشل، متوفر في:
http://www.familiesoutside.org.uk/content/uploads/2012/09/The-Role-of-Schools-in-Supporting-Families-Affected-by-Imprisonment-FINAL.pdf
(تم الإطلاع عليه في 4 مايو/أيار 2013).

100 مشاركون في ورشة خبراء من آسيا، فبراير/ شباط - مارس/ آذار 2013.

101 أنظر على سبيل المثال تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن الإعدامات خارج نطاق القانون، الإعدامات الفورية أو الإعتباطية في مهمته في الولايات المتحدة (وثيقة الأمم المتحدة رقم 66/1988/4/إضافة 3)، حيث استنتج بأن "العرق، الأصل الإثني، والوضع الإقتصادي تبدو عوامل رئيسية لتحديد من سيُحكم عليه بالإعدام ومن لن يحكم".

102 مشارك في ورشة خبراء من أمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

103 مشاركون في ورشة خبراء من أمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

104 يقدم مشروع تكساس لما بعد الإعدام أمثلة على إفادات غير مثيرة:
(تم الإطلاع عليه في 27 مارس/آذار 2013).

105 مشاركون في ورشة خبراء من آسيا والكاريبي وأوروبا وأمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

106 مشاركون في ورشة خبراء من أمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

107 إستنتاجات مشروع كوبنغ الممول من قبل الإتحاد الأوروبي عن الصحة العقلية لأطفال السجناء، موجز عنها

متوفر في http://www.eurochips.org/documents/1363703427.pdf (تم الإطلاع عليها في 29 أبريل/نيسان 2013).

108 مشاركون في ورشة خبراء من أفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

109 مشاركون في ورشة خبراء من أفريقيا وأمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

110 مشاركون في ورشة خبراء من أفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

111 مشاركون في ورشة خبراء من أمريكا الشمالية، فبراير/شباط - مارس/ آذار 2013.

112 مشاركون في ورشة خبراء من أفريقيا وآسيا، مارس/ آذار 2013.

113 الإرشادات متوفرة بالإنكليزية في:
http://www.sos-childrensvillages.org/About-us/Publications/Documents/UN%20Guidelines/UN-Guidelines-EN.pdf

واللغات الأخرى متوفرة في:
http://www.sos-childrensvillages.org/what-we-do/child-care/quality-in-care/advocating-quality-care/pages/unguidelinesonthealternativecareofchildren.aspx
(تم الإطلاع عليها في 1 مايو/أيار 2013).

114 مشارك في ورشة خبراء من آسيا، مارس/ آذار 2013.

115 تنص المادة 20 (1) على:
"إن الطفل المحروم مؤقتاً أو دائمياً من بيئته العائلية أو أن من أفضل مصلحة له عدم السماح له بالبقاء في تلك البيئة، يملك الحق في حماية خاصة ومساعدة تقدمها الدولة.

116 مشاركون في ورشة خبراء من أفريقيا وآسيا، مارس/ آذار 2013.

117 مشاركون في ورشة خبراء من أفريقيا وآسيا، مارس/ آذار 2013.

118 مشاركون في ورشة خبراء من أفريقيا، مارس/ آذار 2013.

119 مشاركون في ورشة خبراء من أفريقيا وأمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013. ويتضمن أحد الكتب التي تتناول وضع السجناء الذين تمت تبرئتهم فصلاً عن الأسر وإعادة بناء العلاقات: سوندرا ويستريفيلت وكيمبرلي كوك (2012) الحياة بعد إنتظار الإعدام:الذين تمت تبرئتهم يبحثون عن مجتمع وهوية (مطبعةجامعة راتجرز).

120 حسب منظمة العفو الدولية "سياسة الحكومة اليابانية (هي) في تنفيذ الإعدامات سراً وبدون إبلاغ أسرة المدان مسبقاً"، 27 أغسطس/آب 2012، فهرست منظمة العفو الدولية: القرار 2012/008/50، "قضية عقوبة الإعدام: إفادة مكتوبة مقدمة الى الجلسة21 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (10-28 سبتمبر/أيلول 2012)". حسب تقرير منظمة العفوالدولية عقوبات الإعدام في 2012، في تايوان لم يُبلغ أفراد أسر الأشخاص الساتة الذين تم إعدامهم في 21 ديسمبر/كانون الأول 2012 قبل تنفيذالإعدامات:"وقد علموا بها فقط عندما طُلب منهم إستلام الجثة من غرفة إستلام الجثث" (ص 25). في إيران لا يُبلغ المحامون دائماً بإعدام موكليهم مسبقاً، رغم أن المتطلبات القانونية تتيح إخطاراً قبل 48 ساعة، ولا تمنح الأسر دائماً فرصة

القيام بزيارة أخيرة،أو إستلام الجثة والمتعلقات الشخصيةلقريبهم بعدالإعدام. وفي كثير من الحالات، تكون العلامة الوحيدة على أن الإعدام وشيك هو عندما يُنقل السجناء من زنازينهم الى أماكن مثل سجن إيفين في طهران(يحدث هذا قبل 48 ساعة من موعد الإعدام المقرر). وغالباما تُبلغ الأسر قبل يوم واحد من الإعدام،عندما يتم إستدعاؤها الى السجن للزيارة الأخيرة"(ص34).

121 وردت تقارير بأن هذا حدث في إيران.

122 وردت تقارير بأن هذا حدث في الولايات المتحدة.

123 مشاركون في ورشة خبراء من أمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

124 المقتطف باستئذان من أسر ضحايا الجرائم من أجل حقوق الإنسان. يجب عدم إعادة نشره بدون إذن.

125 والتر سي لونغ، تقديم لمفوضية حقوق الإنسان، مارس/آذار 2013.

126 مشاركون في ورشة خبراء من آسيا وأمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

127 أ. عطاري، س. دشتي و م. محمودي (2006)، إجهاد ما بعد الصدمة في الأطفال الذين يشاهدون شنقاً علنياً في جمهورية إيران الإسلامية" في المجلة الصحية لشرق المتوسط المجلد 12، الرقم 1/2، ص 72-80.

128 تم تحديد تكرار إجهاد ما بعد الصدمة لدى الأطفال وفق جدول كتيب تشخيص وإحصائيات الإضطرابات النفسية للجمعية الأمريكية للطب النفسي. وتم تحديد الشدة وفق مؤشر ردود فعل إجهاد ما بعد الصدمة لدى الأطفال.

129 أ. عطاري، س. دشتي و م. محمودي (2006)، إجهاد ما بعد الصدمة في الأطفال الذين يشاهدون شنقاً علنياً في جمهورية إيران الإسلامية" في المجلة الصحية لشرق المتوسط المجلد 12، الرقم 1/2، ص 72.

130 أ. عطاري، س. دشتي و م. محمودي (2006)، إجها د ما بعد الصدمة في الأطفال الذين يشاهدون شنقاعلنياً في جمهورية إيران الإسلامية" في المجلةالصحية لشرق المتوسط المجلد 12، الرقم 1/2، ص 75.

131 أ. عطاري، س. دشتي و م. محمودي (2006)، إجهاد ما بعد الصدمة في الأطفال الذين يشاهدون شنقاً علنياً في جمهورية إيران الإسلامية" في المجلة الصحية لشرق المتوسط المجلد 12، الرقم 1/2، ص 74-77.

132 والتر سي لونغ، تقديم لمفوضية حقوق الإنسان، مارس/آذار 2013.

133 كتيب تشخيص وإحصائيات الإضطرابات العقلية، الطبعة الرابعة، الفقرة 81.309، وردت في إليزابيث بك، سارة بريتو وآرلين أندروز (2007) في ظل الموت: العدالة التصالحية وأسر تنتظر الإعدام (مطبعة جامعة أوكسفورد، أوكسفورد)، ص 125.

134 والتر لونغ (2011) "علاج الصدمة لأسر المحكومين بالإعدام" في مجلة الصدمة والتفكك المجلد 12. ص 482-494 (الصفحات 484-485، 487-488). صاغت بولين بوس مصطلح "الخسارة الغامضة": أنظر بولين بوس (2006) الخسارة، الصدمة والمرونة: عمل علاجي مع الخسارة الفادحة (نيويورك، نيويورك: نورتون).

135 مشاركون في ورشة خبراء من آسيا وأمريكا الشمالية، مارس/ آذار.

136 مشاركون في ورشة خبراء من آسيا وأمريكا الشمالية، مارس/ آذار.

137 إليزابيث بك، سارة بريتو وآرلين أندروز (2007) في ظل الموت: العدالة التصالحية وأسر تنتظر الإعدام (مطبعة جامعة أوكسفورد، أوكسفورد)،ص86.

138 مثلاً ، الفقرة 175، الجزء 5 من قانون التطبيق الجنائي في بيلاروسيا تنص على: "عدم تسليم الجثث للدفن ولا يتم الإبلاغ عن مكان الدفن". في السعودية "تنقل الجثث لتدفن في قبور غير معلمة" (منظمة العفو الدولية (2013) عقوبات الإعدام والإعدامات في 2012، ص 37). في بوتسوانا "لم تقم السلطات بإعادة جثته الى أسرته، أو الكشف عن مكان دفنه". (منظمة العفو الدولية (2013) عقوبات الإعدام والإعدامات في 2012، ص 14). في غامبيا "نفذت الإعدامات سراً ولم يتم إبلاغ الأفراد أو أسرهم أو محاميهم مسبقاً. لم يستلم أفراد الأسرة تأكيداً رسمياً عن مصير أقاربهم حتى 27 أغسطس/آب، بعد ثلاثة أيام من الكشف عن الإعدامات لأول مرة. لم تعد السلطات الجثث الى الأسر وأعطتها معلومات عن المكان الذي دفنت فيه". منظمة العفو الدولية (2013) عقوبات الإعدام والإعدامات في 2012، ص 42)

139 مكتب حقوق الإنسان، موقع مدينة نوريمبيرغ:
http://www.nuernberg.de/internet/menschenrechte_e/chikunova_e.html (تم الإطلاع عليه في 1 مايو/أيار 2013).

140 باندارينكو ضد بيلاروسيا – لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مراسلة رقم 1991/886، 3 أبريل/ نيسان 2003، سي سي بي آر/سي/77/دي/1999/886.

141 في تكساس ، الولايات المتحدة، يترك موظفو السجن متعلقات الشخص المعدوم من زنزانته على الطريق خارج وحدة الإعدام وعلى الأسر أن تذهب للعثور عليها وأخذها. والتر سي لونغ، تقديم لمفوضية حقوق الإنسان، مارس/آذار 2013.

142 المقتطف باستئذان من أسر ضحايا الجرائم من أجل حقوق الإنسان. يجب عدم إعادة نشره بدون إذن.

143 مشاركون في ورشة خبراء من أفريقيا وأمريكا الشمالية، مارس/ آذار 2013.

144 كاثرين بيكر وجوليا غيبينريتر (1998) " حملة ستالين وأثرها على الأسر الروسية" في يائيل دانيلي (محرر) الكتيب الدولي لموروثات الصدمة على الإجيال المتعاقبة (نيويورك: مطبعة بلينم)، ص 403-434: جي ديفيد كينزي، جي بوينليم ووليم أتش ساك (1998) "آثار الصدمة الهائلة على الوالدين والأطفال الكمبوديين" في الكتيب الدولي لموروثات الصدمة على الأجيال المتعاقبة (نيويورك: مطبعة بلينم)، ص 211-221.

145 راتشاييل دي. غودمان و سيريسي ويست-أولاتونجي (2008) "الصدمة عبر الأجيال والمرونة: تحسين مشورة الصحة العقلية للناجين من إعصار كاترينا" في مجلة مشورة الصحة النفسية المجلد 30 الرقم 2، ص 121-136.

146 عطية داود، إرلنغ سكوغلوند وبير-أندرس رايدليوس (2005) "الأطفال في أسر ضحايا التعذيب: إنتقال عبر الأجيال لتجارب الوالدين الصادمة الى أطفالهم في المجلة الدولية للرعاية الإجتماعية المجلد 14 العدد1، ص 23-32.

147 ميشيل أنشاروف، جيمس مونرو وليسا فيشر (1998) "إرث مكافحة الصدمة: مضاعفات سريرية للإنتقال عبر الأجيال" في يائيل دانيلي (محرر) الكتيب الدولي لموروثات الصدمة على الأجيال المتعاقبة (نيويورك:

مطبعة بلينم) ص 257-276.

148 وليم كروس جونيور (1998) "الأداء النفسي للسو د وإرث العبودية" في يائيل دانيلي (محرر) الكتيب الدولي لموروثات الصدمة على الأجيال المتعاقبة (نيويورك: مطبعة بلينم)، ص 387–400: ماثيو في جونسون سينير (2005) "الم ر الأوسط، الصدمة وإعادة التخيل المأساوية للاهوت الأمريكيين الأفارقة" في علم النفس الريفي المجلد 53 الرقم 6، ص 541-561: دنيز هيكس – راي (2004) الألم لم يبدأ هنا: الصدمة والعنف في مجتمع الأمريكيين الأفارقة (أتلانتا، جورجيا: إتصالات تي أس أي).

149 عطية داود، إرلنغ سكوغلوند وبير-أندرس رايدليوس (2005) "الأطفال في أسر ضحايا التعذيب: إنتقال عبر الأجيال لتجارب الوالدين الصادمة الى أطفالهم في المجلة الدولية للرعاية الإجتماعية المجلد 14 العدد1، ص 23-32.

150 الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الفقرة 6(5)
"يجب عدم تنفيذ عقوبة الإعدام.. على النساء الحوامل"،
بروتوكول للميثاق الأفريقي لحقوق الشعوب "الحقوق وحقوق النساء في أفريقيا ، الفقرة 4(2) (جي) "تنتهز الدول المعنية الفرص والإجراءات الفعالة ... لضمان عد م تنفيذ عقوبات الإعدام بحق النساء الحوامل والمرضعات في الدول التي لاتزال تطبق عقوبة الإعدام".

151 قاعدة البيانات الدولية لعقوبة الإعدام http://www.deathpenaltyworldwide.org/women.cfm المعلومات صحيحة حتى 25 يناير/ كانون الثاني 2012 (تم الإطلاع عليها في 24 أبريل/نيسان 2013).

152 ينص الميثاق الأفريقي لحقوق ورعاية الطفل، الفقرة 30 (إي) على
"أن توفر الدول الموقعة على الميثاق الحالي معاملة خاصة للنساء الحوامل وأمهات الأطفال الرضع والصغار اللواتي يتم إتهامهن أو إدانتهن بمخالفة القانون بشكل خاص.. تضمن أن عقوبة الإعدام لن تفرض على هؤلاء الأمهات"،
الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الفقرة 12
"لا يتم تطبيق عقوبة الإعدام على .. أم مرضعة خلال سنتين من التاريخ الذي ولدت فيه".

153 لغاية 25 يناير/كانون الثاني 2012 شملت الدول البهاما، بوتسوانا، غانا، الهند، كينيا، الكويت، لاووس، مالاوي، ماليزيا، سنغافورة، سريلانكا، أوغندا وزامبيا. قاعدة البيانات الدولية لعقوبة الإعدام: http://www.deathpenaltyworldwide.org/women.cfm المعلومات صحيحة حتى 25 يناير/ كانون الثاني 2012 (تم الإطلاع عليها في 24 أبريل/نيسان 2013).

154 تشمل سياسات الدول المنفردة: 40 يوماً في المغرب، شهرين في مصر، 3 أشهر في البحرين، 3 سنوات في تايلاند وجمهورية أفريقيا الوسطى، حتى يفطمن في مالي وغيران، و"لبعض الوقت" في تايوان. بوركينا فاصو، تشاد، اليابان، لبنان وجمهورية كوريا هي من بين الدول التي لا تحدد فيها فترة التأجيل. في بنغلاديش، أرتيريا، أثيوبيا، العراق، ميانمار وباكستان تملك المحاكم صلاحية الإعدام بعد الولادة. قاعدة البيانات الدولية لعقوبة الإعدام http://www.deathpenaltyworldwide.org/women.cfm المعلومات صحيحة حتى 25 يناير/ كانون الثاني 2012 (تم الإطلاع عليها في 24 أبريل/نيسان 2013).

155 إستنتاجات ملاحظات لجنة حقوق الطفل عن السودان سي أر سي/سي/أس دي أن/ سي أو/ 3-4، الفقرتان 26-36.

156 كونترا أس ، تقديم لمكتب الأمم المتحدة لمفوضية حقوق الإنسان، مارس/آذار 2013.

157 "في 2012، 27 من المعدومين في السعودية كانوا مواطنين أجانب. وخلال السنوات الخمس الماضية، كان معدل ثلاثة من بين كل 10 أشخاص يعدمون، هم من المواطنين الأجانب – معظمهم عمال مهاجرون من دول نامية في أفريقيا وآسيا" (منظمة العف والدولية (2013) عقوبات الإعدام والإعدامات في 2012،ص 38). في الإمارات العربية المتحدة، "أكثر من نصف عقوبات (الإعدام) كانت بحق مواطنين أجانب" (منظمة العفو الدولية (2013) عقوبات الإعدام والإعدامات في 2012، ص 30).

158 ذكرت منظمة العفو الدولية أنه في الأماكن التي يتهم فيها مواطنون أجانب بتهم عقوبتها الإعدام، مثل السعودية، كثيراً ما لا يكون هناك مترجمون حاضرون خلال الإستجوابات أو المحاكمات أو كانت المساعدة كافية لهم " (منظمة العفو الدولية (2013) عقوبات الإعدام والإعدامات في 2012، ص 30).

159 ميثاق فيينا للعلاقات القنصلية، المادة 36 (1) (ب).

160 منظمة إرجاء (ريبريف) المملكة المتحدة (2012) مكرمة في المخالفة: فشل الولايات المتحدة في تطبيق إلتزاماتها القانونية وفق ميثاق فيين ا للعلاقات القنصلية في قضايا الإعدام.

161 كونترا أس ، تقديم لمكتب الأمم المتحدة لمفوضية حقوق الإنسان، مارس/آذار 2013.

162 وزارة الشؤون الخارجية النرويجية لديها إرشادات لجهاز الخارجية النرويجية لدعم إلغاء عقوبة الإعدام (2012) والذي يشمل إشارة محددة الى وضع المواطنين النرويجيين أو الأشخاص الذين من حقهم تلقي مساعدة قنصلية من النرويج، وتتحدى منظمة ريبريف غير الحكومية الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لتقديم مساعدة قنصلية قانونية لمواطنيها الذين يواجهون الإعدام. ويجب أن تكون الإضافة الثمينة في كلتا الحالتين هي تسليط الضوء على أهمية توفير المساعدة القنصلية لأطفال هؤلاء الأشخاص، والتنسيق مع الوزارات/الخدمات في البلد لمساعدة هؤلاء الأطفال في البلد الأم.

163 بعدما تسلمت الحكومة الحالية السلطة، عكست كندا دعوتها السابقة الطويلة لتخفيف عقوبة الإعدام عن مواطن كندي في ولاية مونتانا الأمريكية.لكن محكمة إتحادية كندية قلبت هذا القرارعلى أساس أنه غير عادل وأمرت المحكمة بأنه "يجب على الحكومة مواصلة دعمها للرأفة بحق الكنديين، بما في ذلك مقدم الطلب، الذين يواجهون الإعدام في دولة أجنبية". سميتث ضد كندا (الإدعاء العام)، 2009 أف سي 228 (كان أل آي آي)، [2012] 1 أف سي آر3، القرار متوفر في:
http://www.canlii.org/en/ca/fct/doc/2009/2009fc228/2009fc228.html (تم الإطلاع عليه في 5 مايو/ أيار 2013).

164 مشارك في ورشة خبراء من آسيا، مارس/ آذار 2013.

165 سوزانا شيفر، ريني كوشنغ و أسر ضحايا القتل من أجل حقوق الإنسان (2006) خلق المزيد من الضحايا: كيف تؤذي الإعدامات الأسر التي تركت (كامبريدج، ماساتشوسيتس)، ص 10.

166 تشمل القضايا: الولاية ضد ألين، 360 أن سي 297، 304، حيث وجدت المحكمة كعامل مخفف أن وفاة المدعى عليه سيكون له أثر ضار على والدته، والدته، إبنته وأفراد آخرين في الأسرة، والولايات المتحدة ضد ريتشارد جاكسون، أمام جي ثورنبيرغ، حيث سمح القاضي كعامل رأفة بحقيقة "أن إعدام ريتشارد جاكسون سيكون له أثر شديد على والدته وأسرته وطفليه الصغيرين". ولكن هناك عدد من الولايات الأمريكية لا

تسمح لأفراد أسرة السجين الذي ينتظر الإعدام بالإدلاء بشهادات مؤثر (والتر سي لونغ، تقديم لمفوضية حقوق الإنسان، مارس/ آذار 2013).

167 ولاية نورث كارولاينا ضد دكستر ترميين مكاي، مقاطعة كمبرلاند رقم 06 سي آر أس 064034.

168 http://www.un.org/events/tenstories/06/story.asp?storyID=1800 (تم الإطلاع عليه في 5 مايو/ أيار 2013).

169 مشارك في ورشة خبراء من أمريكا الشمالية، مايو/ أيار 2013.

QUNO offices:

في جنيف:

13 Avenue du Mervelet
1209 Geneva
Switzerland

هاتف: +41 22 748 4800
فاكس: +41 22 748 4819
quno@quno.ch

في نيو يورك:

777 UN Plaza
New York, NY 10017
United States

هاتف: +1-212-682-2745
فاكس: +1-212-983-0034
qunony@afsc.org

www.quno.org

# تخفيف العبء عن الأطفال المحكوم آباؤهم أو أمهاتهم بالإعدام

ماذا يحدث للأطفال عندما يُحكم على والد بالموت أو الإعدام؟ في هذه الورقة، المستندة الى بحث وخبرة من كل أنحاء العالم، تم استكشاف التأثيرات العملية والعاطفية، من لحظة إلقاء القبض وحتى ما بعد الإعدام أو التبرئة.

مكتب كويكر في الأمم المتحدة